مشروع المصاحف الثاني
في العصر الأموي

الدكتور عمر يوسف حمدان

مشروع المصاحف الثاني في العصر الأموي

أ. د. عمر يوسف عبد الغني حمدان (*)

ملخص البحث

يكشف البحث عن مشروع ذي بال، كان بعد مرور نصف قرن على مشروع المصاحف الأول، وكان متمماً له، وقد انعقد في واسط بين عامي (٨٤-٨٥هـ) بمبادرة من الحجاج بن يوسف الثقفي -والي العراقين آنذاك- المتوفى سنة (٩٥هـ)، وقد تلقى دعماً من الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وأشرف عليه الإمام الحسن البصري الذي رأس لجاناً مختصة ضمت لفيفاً من الحفظة والقَرَأة والكَتَبة.

وأشار الباحث بعد المقدمة إلى دوافع المشروع، وكان في مقدمتها ترسيخ وحدة النص القرآني التي بدأها الخليفة عثمان رضي الله عنه، وتحدَّث الباحث عن صاحب المبادرة وهو الحجاج، وأجاب عن أسئلة منها: أين، ومتى انعقد المشروع؟ ومن هم الأعلام الذين شاركوا فيه؛ بناء على الكفاءات العلمية التي تمتع بها أصحابها؟

ثم فصَّل الباحث في أهداف المشروع، ومنها: إعجام الحروف المشتبهة، وعدّ كلمات القرآن وحروفه وآيه، وبيان رؤوس الآي، ووضع علامات التخميس، والتعشير، وتجزئة القرآن إلى أجزاء مختلفة، وذكر الباحث أنه على إثر تحقيق هذه الأهداف تم في إطار هذا المشروع وضع كتاب في القراءات وكتاب في العدد. وناقش الباحث الروايات التي تَنْسُب إلى الحجاج تغييراً في مصحف عثمان وتحصره في أحد عشر حرفاً، واستعرض هذه الروايات وقوَّمها بميزان النقد، وانتهى الباحث إلى أن مشروع المصاحف الثاني يعد مكملاً للمشروع الأول الذي أنجز في العهد النبوي وعهد الخلافة الراشدة، إذ أكمل أموراً لم يتم إنجازها قبل، ولم ينشغل بمساهمات أنجزت في المشروع الأول نحو توحيد النص القرآني، وتحديد ترتيب السور وعددها، ثم أشار الباحث إلى مصير المشروع الثاني بعد التقلبات السياسية التي شهدتها الدولة الإسلامية.

(*) دكتوراه في اللغة العربية وآدابها من جامعة توبنكن - ألمانيا.

مقدمة

من المعروف لدى المختصين في الدراسات القرآنية مشروع المصاحف الأوّل الذي كانت بواكيره في حياة المصطفى ﷺ، (١١هـ)، واستمرَّ العمل به من بعد وفاته ﷺ في خلافة الصدّيق ﷺ، (١٣هـ)، حتّى آل إلى منتهاه المبتغى في توحيد المصاحف ونسخها في خلافة عثمان بن عفّان ﷺ، (٣٥هـ)، الذي جمع الأمّة على مصحف موحَّد تَمَّ اعتمادُه من قِبَل جمهور الصحابة الأعظم بحضورهم وقَبولهم، ثمّ نَسَخَ منه مصاحف بَعَثَ بها إلى الأمصار الإسلاميَّة، واحتفظ بنسخة منه لنفسه، وهو ما عُرِفَ اصطلاحاً بالإمام، وذلك في أواخر سنة ٢٤ وأوائل سنة ٢٥هـ في قول، أو في حدود سنة ٣٠هـ في قول آخر.

بالمقابل ليس بمعروف في بحوث علوم القرآن، قديمًا وحديثًا، أنّه بعد مرور نصف قرن تقريبًا على مشروع المصاحف الأوّل تمّ إنجاز مشروع آخر، متمِّم ومكمِّل للأوَّل، هو مشروع المصاحف الثاني الذي انعقد في واسط بين عامي ٨٤ و٨٥هـ بمبادرة من الحجّاج بن يوسف الثقفيّ (٩٥هـ)، والي العراقين في حينه، وبتأييد من الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان (٨٦هـ)، وذلك بإشراف من قِبَل الإمام الحسن البصريّ (١١٠هـ) الذي رأس لجانًا مختصّة، أُلِّفَتْ من كبار العلماء الأقران من الحَفَظَة والقَرَأَة والكَتَبَة والنَّسَخَة.

في إطار هذا المشروع أُنجِزَ العديد من المهامِّ والأهداف، على رأسها إعجام الحروف المشتبهة، وتجزئة القرآن، وعدُّ آيه وكلماته وحروفه.

من المثير للاهتمام ظهور دور السياسة الشرعيّة لدى الخلفاء الأمويّين في اعتماد فكرة هذا المشروع من جهة، وبروز مكانة المرجعيّات المختصة في العلوم الإسلامية الممثّلة بكبار علماء ذلك العصر، التي أسبغت شرعيَّة على هذا العمل الجليل بالقيام به، وتحقيق أهدافه من جهة أخرى.

دوافع مشروع المصاحف الثاني

قبل الشروع في الحديث عن هذا المشروع، وما يتعلّق به، لا بدّ من وقفة على آخِرِ خلفيّاته التاريخيّة[1]، وذلك في ولاية عُبيد الله بن زياد (٦٧هـ)؛ فقد نَسَبَ ابنُ أبي داود (٣١٦هـ) إليه إحداثَ كتابة كاملة في رسم فِعْلَيْن (قلو/ كنو – قالوا/ كانوا)، وذلك بزيادة ألف المدّ وألف الفصل في جميع مواضعهما في النصّ القرآنيّ. ذكر ذلك بعدما أورد بإسناده رواية عن يزيد الفارسيّ[2]، كاتب عُبيد الله بن زياد[3]، جاء فيها: «زاد عبيد الله بن زياد في المصحف ألفي حرف؛ فلمّا قدم الحجَّاج بن يوسف، بلغه ذلك، فقال: من ولي ذلك لعُبيد الله؟ قالوا: ولي ذاك له يزيد الفارسيّ؛ فأرسل إليّ؛ فانطلقتُ إليه وأنا لا أشكّ أن سيقتلني؛ فلمّا دخلتُ عليه، قال: ما بال ابن زياد زاد في المصحف ألفي حرف؟ قال: قلتُ: أصلح الله الأمير؛ إنّه وُلد بكَلاء البصرة، فتوالت تلك عنّي[4]. قال: صدقتَ؛ فخلّى عنّي. وكان الذي زاد عبيد الله في المصحف كان مكانه في المصحف **قالوا** قاف لام [واو][5]، **وكانوا** كاف نون واو، فجعلها عبيد الله **قالوا** قاف

(١) أمّا بواكير فكرة ضبط المصحف بالنقط والشكل، فالروايات على عمومها تنسبها إلى أبي الأسود الدؤليّ (٦٨هـ) في خلافة عليّ بن أبي طالب ﷺ، (٤١هـ)، وولاية زياد بن أبيه (٥٣هـ) على العراق (٤٥-٥٣هـ) في خلافة معاوية بن أبي سفيان ﷺ، (٦٠هـ). يُنظَر: كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٩-٤٣، مراتب النحويّين ٦ و ٨-٩، المحكم ٣-٤ و ٦-٧ و ١٠-١١، نزهة الألبّاء ١٨-٢٠.

(٢) عنه تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧٤ (٧٢١).

(٣) كما في ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/ ٣٧٤ (٧٢١). وجاء عنه أيضًا (١١/ ٣٧٤) «حكى عن عبيدالله بن زياد والحجّاج بن يوسف في أمر المصاحف». كان كاتباً لابن عبّاس (٦٨/ ٦٩/ ٧٠)، وذلك أثناء ولايته على البصرة في خلافة عليّ بن أبي طالب (حكم ٣٥-٤٠هـ)، كما قال الفسويّ (٢٧٧هـ) في كتاب المعرفة والتاريخ ٣/ ٧١ «كان كاتباً لابن عبّاس». عن ولاية ابن عبّاس هذه يُراجَع: خليفة بن خيّاط (٢٤٠): تاريخ ١٥٢.

(٤) اعتمد يزيد الفارسيّ التملّص من هذا الموقف بالإشارة أنّه فَاتَهُ ما عُرف عن عبيدالله بن زياد من ضعف في اللغة ولَحْنه فيها، وذلك لعدّة أسباب، أقواها نشأتُه في مرفأ البصرة، حيث اختلاط الألسن، وكون أمّه مرجانة فارسيّة الأصل. يُراجَع: البداية والنهاية ٨/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط في الأصل.

ألف لام واو ألف، وجعل **كانوا** كاف ألف نون واو ألف.»[1]

لقد شكّك المستشرقان برگشتريسر وبرتسل في صحّة هذه الرواية مع التعليل: «لو أنّ ألف الفصل هي المقصودة بالإضافة من قبل عبيد الله، لَما كان العددُ ٢٠٠٠ كافيًا لتغطية ما زاده من الحروف.»[2] رغم ذلك مالا إلى لمس بعض الآثار في هذه الرواية «لما جرى في العراق من تحوّل كبير في كتابة الرسم»[3].

تعليقًا على ما سبق أقول: لقد كان برگشتريسر وبرتسل بعيدَين عن الحقيقة. إنّ رواية يزيد الفارسيّ لا تتحدّث عن إدراج ٢٠٠٠ أَلِفٍ، كما فهم، بل تتكلّم على زيادة أَلِفَيْن في رسم كلمة معيّنة، في موضعَيْن مخصوصين، كما سيأتي بيانه. بناءً عليه لا يجوز قراءة عبارة «أَلْفَيْ حَرْفٍ» على هذا النحو، بل الصواب قراءتها «أَلِفَيْ حَرْفٍ»، فيكون لفظ «حَرْف» في هذا السياق بمعنى «كلمة».

يعضد ذلك ويُقَوِّيه خبران، نقلهما أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ) مع نَفْيِه لصحّتهما. موضوعهما رسم لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لله﴾ في ثلاثة مواضع من سورة المؤمنون [٨٥/ ٨٧/ ٨٩]، إذ تتّفق جميع المصاحف العثمانيّة على رسم الموضع الأوّل بغير ألف، بينما تنفرد مصاحف أهل البصرة عن سائر المصاحف، بما فيها المصحف الإمام، بإثبات الألف في الموضعين الأخيرين (الثاني والثالث).[4]

الخبر الأوّل يرويه عمرو بن عبيد (١٤٣هـ) عن الحسن البصريّ (١١٠هـ)، قال

(١) كتاب المصاحف ١١٧.

(٢) تاريخ القرآن ٣/ ٢٥٦ [بالألمانيّة]. هذا على أساس تعميم زيادة ألف الفصل في القرآن أجمع. أمّا إذا اقتصر الأمر على زيادة ألف الفصل وحتّى ألف المدّ في هذين الفعلين، فإنّ ما ذهبا إليه غير صحيح؛ إذ الزيادة الإجماليّة في هذه الحالة تصل إلى ١١٩٨ أَلِفًا مزادة [ورد لفظ (قالوا) ٣٣٢ مرّة ولفظ (كانوا) ٢٦٧ مرّة في القرآن].

(٣) تاريخ القرآن ٣/ ٢٥٦ [بالألمانيّة].

(٤) المقنع ١٠٨-١٠٩، كذلك: النشر ٢/ ٣٢٩.

عمرو: «كان الحسن يقول: الفاسق عبيد الله بن زياد زاد فيهما أَلِفًا»[1]. ممّا يجدر ذكره هنا من باب المقابلة والتحقيق أنّ الحسن البصريّ قرأ في رواية عيسى بن عمر الثقفيّ ﴿سَيَقُولُونَ لله﴾ بغير ألف في الموضعين الأخيرين[2]، بينما في رواية أخرى ﴿سَيَقُولُونَ الله﴾ بألف فيهما[3]. لعلَّ الحسن -رحمه الله- قد رَجَعَ عن القراءة بالألف فيهما إلى القراءة بغير ألف فيهما، وذلك في مداولات المشروع، هو وغيره ممَّن كان معه؛ لأنّ هذين الموضعين كُتبا بلا ألف في المصحف الإمام[4]، الذي جُلب خصّيصاً لهذا المشروع وتمّ اعتماده فيه، كما سيأتي بيانه. يُضاف إلى ذلك ما جاء في مصحف الحسن البصريّ الخاصّ به، الذي كان من جملة نتاج المشروع؛ فقد «أخرج عبد بن حميد عن يحيى بن عتيق، قال: رأيتُ في مصحف الحسن ﴿لله﴾، ﴿لله﴾ بغير ألف في ثلاثة مواضع»[5].

أو يكون عن الحسن روايتان في قراءة هذين الموضعين.

أمّا الخبر الثاني، فيرويه يعقوب الحضرميّ (٢٠٢هـ)، أحد القرّاء العشرة، ونصّه كما يلي: «قال يعقوب الحضرميّ: أمر عبيد الله بن زياد أن يُزاد فيهما أَلِفٌ»[6].

يشير هذا الخبر بوضوح إلى يزيد الفارسيّ الذي نفَّذ أمر عبيد الله بن زياد بهذا

(١) المقنع ١٠٩. أمّا نسبة زيادة الألف فيهما إلى نصر بن عاصم الليثيّ، كما جاء في المقنع ١٠٩ أيضًا، وكتاب الوسيلة ١٩٢ [نقلاً عن كتاب القراءات لأبي عبيد]، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٦ (٣٧٢٨)، فليست بقوة رواية ابن أبي داود؛ لتعاضد رواية يزيد الفارسيّ مع قول الحسن البصريّ المذكور أعلاه، وقول يعقوب الحضرميّ الآتي ذكره في الخبر الثاني.

(٢) مفردة الحسن البصريّ ٤٠١ [مع مصادر الحاشية الثانية هناك].

(٣) البحر المحيط ٦/ ٤١٨. كذلك قرأ ابن مسعود ﷺ، وعاصم الجحدريّ، ونصر بن عاصم، ويحيى بن وثّاب، وأبو الأشهب، وأبو عمرو، واليزيديّ.

(٤) المقنع ١٠٩ «قال أبو عبيد: وكذلك رأيتُ ذلك في الإمام. وقال هارون الأعور عن عاصم الجحدريّ: كانت في الإمام (لله)، (لله)»، كتاب الوسيلة ١٩٢ «أمّا أبو عبيد، فذكر في كتاب القراءات له: حدّثنا حجّاج عن هارون: حدّثني عاصم الجحدريّ قال: هنّ في مصحف الإمام عثمان الذي كتبه للناس كلّهنّ: (لله)، (لله)، (لله)».

(٥) الدرّ المنثور ٥/ ٢٧.

(٦) المقنع ١٠٩. قوله: «فيهما»، أي (المؤمنون) ٢٣: ٨٧، ٨٩.

الخصوص، كما تقدّم. وفي ذلك توكيد على صحّة رواية يزيد الفارسيّ وقول الحسن البصريّ؛ فمرويّات هؤلاء الثلاثة لم تأتِ من فراغ، ولا هي من باب المصادفة، بل فيها تعاضد قويّ وتوافق صريح.(١)

لقد كان لهذه الحادثة أثر كبير، ليس في عدّ كلمات القرآن فحسب، بل جاوز ذلك إلى عدّ حروفه، لكيلا يُزاد فيه ولا ينقص منه. لذا حظي عدّ حروفه باهتمام القائمين على مشروع المصاحف، وكان من بواكير أعماله التي تمّ إنجازها فيه، كما سيأتي بيانه.

لكن هذه الحادثة وحدها لم يكن ليتمخّض عنها مشروع المصاحف الثاني؛ لأنّ الأمر كان بالإمكان معالجته بمجرّد حذف الألفين المضافتين من قبل عبيد الله بن زياد في هذين الموضعين. إلا أنّ السبب الحقيقيّ الذي أوهج فكرة المشروع هو تمكّن التصحيف وانتشاره في العراق، كما سيأتي بيانه.

إن صحَّت النصوص التي تشير إلى انتقاد الحجاج لقراءة عبد الله بن مسعود(٢) ﷺ أمكن تفسير ذلك بأن الحجّاج يكشف عن هدفَيْه الأساسيّين من وراء مواقفه المناوئة لابن مسعود ﷺ: مصحفه وقراءته؛ فالأوّل إزالة وإبادة ما بقي قيد الاستعمال والتداول من مصاحف عبد الله وأصحابه، لِمَا فيها من مخالفات للمصحف الإمام. أمّا الثاني فهو منع قراءته في الأوساط المحلّيّة للسبب ذاته، أي: لما فيها من مخالفات للرسم العثمانيّ، مصدرها مصحفه الخاصّ به الذي رفض تسليمه، لَـمّا أمر الخليفة عثمان بن عفّان، ﷺ بإحراق المصاحف، فغلَّه وأمر أصحابَه بغلِّ مصاحفهم(٣).

(١) كتاب المصاحف ١١٧.

(٢) يراجع، كتاب الأشراف لابن أبي الدنيا: ٨٥، وكتاب جمل من أنساب الأشراف ١٣/ ٣٨٦. كذلك ابن الأثير (٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ ٤/ ٥٨٦ «لا أجد أحدًا يقرأ على قراءة ابن أمّ عبد – يعني ابن مسعود – إلا ضربتُ عنقه، ولأَحْكَنَّهَا من المصحف ولو بضلع خنزير»، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٠/ ٣١٩-٣٢٠.

(٣) يُراجَع بهذا الصدد: فضائل القرآن (لأبي عبيد) ١٥٥ (٦-٤٩)، كتاب المصاحف ١٥-١٦ و١٧ [تسع روايات]. ثم عقد ابن أبي داود في كتابه (المصاحف) باباً في رجوع ابن مسعود عن رأيه، ورضاه بما صنع عثمان رضي الله عنهما. قال الذهبي : «وقد ورد أن ابن مسعود رَضِي وتابع عثمان، ولله الحمد» السير: (١/ ٤٤٨).

بعدما أمر الحجّاج بمنع قراءة ابن مسعود، وفق بعض النصوص، قام بمبادرة، كان هدفها ترسيخ وحدة النصِ القرآنيّ، التي بدأها الخليفة عثمان بن عفّان ﷺ من قبل في إطار مشروع المصاحف الأوّل، وإصدار نسخ قرآنيّة جديدة مع إحداثات شكليّة، تعمل على تثبيت هذه الوحدة وتقويتها.

تجدر الإشارة هنا أنَّ غرض الحجّاج من مبادرته كان -برأي المستشرق أ. ديترش- أن يضع حدًّا لاختلاف آراء العلماء في القراءات المختلفة من جهة، وأن «ينظَّف النصُّ من أيّ إشارات معادية للأمويّين» على حدّ تعبيره، من جهة أخرى.(١)

تعقيبًا على كلامه أقول: لم يكن إزالة اختلاف القراءات هدفًا رئيسيًّا عند الحجّاج، ولا مدرجًا على أعمال المشروع، بل كان هدفه حماية النصّ القرآنيّ من مظاهر التصحيف والتحريف، وذلك بإحداثات فنِّيَّة، كما سيأتي الكلام عليها لاحقاً. يُضاف إلى ذلك أنّ اختلاف القراءات ليس مردُّه النصَّ المدوّن، إنَّما هو الرواية الشفويّة.

كذلك الهدف الثاني الذي ارتآه ديترش في المبادرة لا يمكن متابعته عليه، لأنّ خصوم الحجّاج من الكوفيّين الذين اتّهموه بتغيير أحد عشر موضعاً، في إطار مشروع المصاحف لم يكونوا ليتركوا مسألة «تنظيف النصّ من أيّ إشارات معادية للأمويّين» على حدّ تعبيره دون ذكر.

لو تُوبع ديترش على طَرْحه لكان أولى به أن يأخذ في الحسبان أن يكون مقصد الحجَّاج -من باب الافتراض- «تنظيف النصّ من أيّ إشارات شيعيّة» قياسًا على تعبيره. يضعف ما ذهب إليه وينقضه أنَّ المواضع الأحد عشر التي اتّهم بتغييرها ليس لها أدنى علاقة تمتُّ بصلة مع إشارات من هذا القبيل.

يُضاف إلى ذلك أنّ يحيى بن يعمر العَدْوانيّ، أحد الأعضاء المتصدِّرين البارزين في لجنة المشروع، «كان يحيى يتشيَّع، ويقول بتفضيل أهل البيت، من غير تنقيص

(١) دائرة المعارف الإسلاميّة ٣/ ٤١ [ط٢، بالإنكليزيّة].

لغيرهم»[1]؛ فلو كان الأمر كما قال هذا المستشرق، لَمَا كان من رجال المشروع.

بعد هذا العرض الوجيز للأحوال والظروف التي سبقت ميلاد مشروع المصاحف الثاني نبدأ بالحديث عنه، وبمعالجة مسائل وقضايا أساسيّة ذات صلة به:

من كان صاحب المبادرة؟

بلا أدنى شكّ يجب عدُّ الحجَّاج المبادر الأوَّل للمشروع. يُستدلُّ على ذلك من خبرين:

الأوّل يرويه حمزة بن حسن الأصفهانيّ (ح٣٦٠هـ) كالتالي: «تمكّن التصحيف من الكتابة تمكّناً تامّاً؛ فلما انتشر التصحيف بالعراق، فزع الحجَّاج إلى كتَّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»[2].

أمّا الخبر الآخر الشبيه بالأوّل، فيرويه العسكريُّ (٣٨٢هـ): «ثمَّ كَثُر التصحيف وانتشر بالعراق؛ ففزع الحجّاج إلى كتّابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»[3].

بالمقابل يروي ابن عطيّة (٥٤٦هـ) أنّ عبد الملك بن مروان هو صاحب الفكرة والمبادرة، وأنَّ الحجّاج واليَه أخذ على نفسه مهمَّة التنفيذ. هذا نصّه: «أمّا شكل المصحف ونقطُه، فرُوي أنّ عبد الملك بن مروان أمر به وعَمَله؛ فتجرّد لذلك الحجّاج»[4].

هذا الخبر لا يتعارض مع ما أورده الأصفهانيُّ، والعسكريُّ، إذ المقصود من ذلك

(١) معجم الأدباء ٦/ ٢٨٣٧ (١٢٤٦). كذلك وفيات الأعيان ٦/ ١٧٣ (٧٩٧) «كان شيعيًّا من الشيعة الأولى القائلين بتفضيل أهل البيت، من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم».

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٧٣.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٣.

(٤) المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠.

أنّ الحجّاج لم يكن لينفِّذ المشروع دون موافقة السلطة المركزيَّة الممثَّلة بالخليفة عبد الملك ابن مروان، فهو بحاجة ماسَّة إلى تأييد الخليفة ودَعْمِه من أجل القيام به؛ فالخليفة عبدالملك توّج بدوره الفكرة وباركها، بينما تولَّى واليه الحجَّاج تنفيذها وتحقيقها على أرض الواقع.

أين ومتى انعقد مشروع المصاحف؟

نجد الإجابة عن الشطر الأوّل من السؤال المذكور عند ابن عطيّة (٥٤٦هـ): «فتجرَّد لذلك الحجّاج بواسط، وجدَّ فيه»[١]. نظيره ما ذكره ابن كثير الدمشقيُّ (٧٧٤هـ): «فتصدَّى لذلك الحجَّاج وهو بواسط»[٢].

إنّ معلومة المكان تسعفنا أيضاً في إعطاء إجابة دقيقة عن الشطر الثاني من السؤال؛ فمن المعروف أنّ بناء مدينة واسط قد شُرع به سنة (٨٣هـ) وتمّ العمل به سنة ٨٦هـ. كذلك من المعروف أنّ الحجّاج قد استوطنها مقرّاً له سنة (٨٤هـ). من أجل تحديد أدقّ للفترة التي انعقد فيها المشروع يجب أن يؤخذ بعين التقدير أنّ المشروع قد شُرع به وأنجز في خلافة عبد الملك بن مروان (حكم ٦٥-٨٦هـ). يُضاف إلى ذلك خبر، جاء فيه أنّ أخاه عبد العزيز بن مروان، الذي كان والياً على مصر من قبل أخيه عبد الملك من سنة ٦٥هـ إلى أن مات سنة ٨٥هـ، قد رفض قبول إحدى نسخ المشروع القرآنيّة التي بعث بها الحجّاج إليه.

يستخلص من ذلك أنَّ مشروع المصاحف لا بدَّ أن يكون قد انعقد بين عامي (٨٤ و٨٥هـ)، أي بعد سنة من هزيمة ابن الأشعث (٨٣هـ) التي ختمت حقبة مديدة من الصراعات الشديدة والفتن الداخليَّة بين السلطة الأمويَّة الحاكمة والخارجين عليها.

---

(١) المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠.

(٢) فضائل القرآن ٤٣.

المشاركون في المشروع:

ثمّة روايات تتحدّث عن استدعاء الحجَّاج حفَّاظ البصرة وقراءها وكتّابها إلى واسط؛ ليجمعهم ويختار منهم أعضاء لجنة المشروع، فبعضها لا يذكر أشخاصهم، ولا يُحَدِّد عددهم، كما هو الحال فيما رواه ابن أبي داود (٣١٦هـ) بإسناده عن الحِمَّانيّ، قال: «جمع الحجَّاج بن يوسف الحفَّاظ والقرَّاء.»[(١)]، وبعضها الآخر يذكر عدد الذين اختارهم الحجَّاج مع أسمائهم، كما هو عند الباقلانيّ (٤٠٣هـ): «فبعث الحجَّاج إلى حفَّاظ البصرة وخطَّاطهم، فجمعهم عنده، ثمَّ أدخل عليه منهم خمسة، هم: أبو العالية، ونصر بن عاصم، والجحدريّ، وابن أصمع، ومالك بن دينار»[(٢)]، وكذا عند الزركشيّ (٧٩٤هـ) نقلاً عن ابن مهران (٣٨١هـ): «بعث الحجّاج بن يوسف إلى قرّاء البصرة، فجمعهم واختار منهم الحسن البصريَّ وأبا العالية ونصر بن عاصم وعاصمًا الجحدريَّ ومالك بن دينار»[(٣)].

يبدو من أول وهلة أنّ هناك تبايناً بين خبر الباقلانيّ وخبر ابن مهران رغم توافقهما في عدد الأشخاص؛ فالحسنُ البصريُّ (١١٠هـ) لم يُذكَرْ في خبر الباقلانيّ، بينما ذُكر في خبر ابن مِهْران. بالمقابل ذُكِرَ شخص آخر في خبر الباقلانيّ، هو ابن أصمع، بينما لم يُذكَر الأخير في خبر ابن مِهْران. في الحقيقة لا تفاوت بين الخبرين، بل هما متوافقان تمامًا.

إذا تحرَّينا ظهور الشخص المضاف «ابن أصمع»، فإنّه يتبيّن لنا أنَّ خبر الباقلانيّ يجمع بين خبرين منفردين، أوَّلهما يعدُّ أعضاءَ اللجنة المختارين الخمسة، بينما يذكر ثانيهما مجموعةً من الأشخاص، منهم ابن أَصْمَع، كانت قد تولَّتْ مهمَّة خاصَّة «تتبّعُ

(١) كتاب المصاحف ١١٩. كذلك جمال القرّاء ١/ ١٢٦ [نقلاً عنه]. نظير ذلك في البيان ٧٤ «جمع القرّاء والحُفّاظ والكُتّاب»، كتاب المباني ٢٥٠ «جمع القرّاء والكتبة».

(٢) نكت الانتصار ٣٩٦.

(٣) البرهان ١/ ٢٤٩.

المصاحف» بعد الانتهاء من مشروع المصاحف، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

أمّا بالنسبة إلى الحسن البصريّ، فقد ذكره الباقلانيّ مرّتين في تتمّة خبره الآنف ذكره. الأولى حين قال الحجّاج «لهؤلاء الخمسة: اكتبوا المصاحف واعرضوا وصيّروا ما اختلفتم فيه إلى قول هذا الشيخ! يعني الحسن.»[1]، والثانية حين «قال الراوي: قلتُ لمالك: من ولي له العَرْض؟ قال: عاصم الجحدريّ. قلتُ: الحسن فيهم؟ قال: كان شيخهم»[2].

كذلك تطرَّق ابن عطيَّة (٥٤٦هـ) إلى هذه المسألة، لكنَّه ذكر الحسنَ البصريَّ ويحيى بنَ يعمَر فقط دون الآخرين، كما يلي: «أمر وهو والي العراق الحسنَ ويحيى بن يعمر بذلك.»[3] نظيره عند ابن كثير الدمشقيّ (٧٧٤هـ): «فأمر الحسن ويحيى بن يعمر، ففعلا ذلك».[4] يُفهَم من ذلك أنّ هذين العالمين كانا من المتصدِّرين البارزين بين أعضاء لجنة المشروع. بذلك يصبح عددهم ستّة، كالتالي: الحسن البصريّ (١١٠هـ)، يحيى بن يَعْمَر العَدْوانيّ (١٢٩هـ)، أبو العالية الرياحيّ (٩٠/ ٩٣هـ)، نصر بن عاصم الليثيّ (٨٩/ ٩٠هـ)، عاصم الجحدريّ (١٢٨/ قبل ١٣٠هـ)، مالك بن دينار (١٢٧/ ١٣٠/ ١٣١هـ).

لقد رأَّس الحجَّاجُ الحسنَ البصريَّ لجنةَ المشروع، وفوَّض إليه فضَّ مسائل الخلاف والحسم فيها، وذلك لرفعة منزلته وعلوِّ مكانته علماً وعملاً.

أمّا أبو العالية الرِّياحيُّ، فكان من كبار التابعين، ومن مشاهير قَرَأَة أهل البصرة وحَفَظَتها[5]. من جهته كان يحيى بن يعمَر الليثيّ قارئاً، صاحب ملكة في العربيّة ومعرفة

(١) نكت الانتصار ١٤٣٩٦-١٥.

(٢) نكت الانتصار ٣٩٦.

(٣) المحرَّر الوجيز ١/ ٦٧.

(٤) فضائل القرآن ٤٣.

(٥) انظر: معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٥٥-١٥٦ (٢٢)، غاية النهاية ١/ ٢٨٤-٢٨٥ (١٢٧٢).

في نقط المصحف، فقد حصّل ذلك كلَّه من أستاذه أبي الأسود الدؤليّ.[1] كذلك نصر بن عاصم الليثيّ الذي كان قارئًا ونحويًّا وناقطًا؛ فقد تتلمذ على يد الدؤليّ، فعرض القرآن عليه، وتَعَلَّم طريقة النقط منه، وأخذ النحوَ واللغةَ عن يحيى بن يعمَر[2].

يُضاف إلى هؤلاء الستَّةِ مشاركٌ سابع، هو أبو محمّد راشد[3] الحِمَّانيّ، تابعيّ بصريّ. حكى بنفسه أنّه كان مع مَن استدعاهم الحجّاج، كما روى ذلك ابن أبي داود (٣١٦هـ) بإسناده عنه: «قال: جمع الحجّاج بن يوسف الحفّاظ والقرّاء. قال: فكنتُ فيهم.»[4] يطلق عليه أحيانًا «راشد القارئ»، ممّا يشهد على أنّه كان من القرّاء. حكى بنفسه عن مشاركة له في عدّ آي القرآن؛ فقد روى أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ) بإسناده عنه «أنّه كان ممّن عرض للحجّاج بن يوسف اسمَ عدد آي القرآن، فوجده ستّة آلاف ومئتين وأربع آيات مع فاتحة الكتاب»[5]. كذلك «كان عارفًا برسم المصاحف»[6]، ممَّا

(١) مراتب النحويّين ١١ «كان فصيحًا، عالمًا بالغريب»، نزهة الألبّاء ٢٥ (٥) «كان عالمًا بالعربيّة والحديث» و«كان من الفصحاء»، معجم الأدباء ٦/ ٢٨٣٦ (١٢٤٦) «كان عالمًا بالقراءة والحديث والفقه والعربيّة ولغات العرب»، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٣ (٧٩٧) «هو أحد قرّاء البصرة» و«كان عالمًا بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب» و ١/ ١٧٥ «كان ينطق بالعربيّة المحضة واللغة الفصحى طبيعة فيه، غير متكلّف»، معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٦٢-١٦٣ (٢٤)، كتاب البلغة ١٩٧ (٤٠٩)، غاية النهاية ٢/ ٣٨١ (٣٨٧٣).

(٢) نزهة الألبّاء ٢٣ (٣)، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤٩ (١١٨٠)، معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٧٠ (٢٩)، كتاب البلغة ١٩٠ (٣٩١)، غاية النهاية ٢/ ٣٣٦ (٣٧٢٨)، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٧ (٧٧٣).

(٣) ورد في بعض الروايات أنّ اسمه سالم على قول مُطَهَّر بن خالد الربعيّ أو سلام على قول يحيى بن حكيم، كما في كتاب المصاحف ١١٩. كذلك جمال القرّاء ١/ ١٢٦ [نقلاً عن سابقه]. يُقابَل البرهان ١/ ٢٤٩ «سلام أبو محمّد الحِمَّانيّ» و ١/ ٨٢٥٠ «سلام». يُقَارَن البيان ٧٤ «عن مُطَهَّر بن خالد الربعيّ عن سلام أبي محمّد الحِمَّانيّ»، أي بخلاف ما في كتاب المصاحف والمنقول عنه في البرهان. لكن الفيصل في هذا الاختلاف هو أنّ اسمه راشد، لا هذا ولا ذاك، كما حرّر ذلك ابنُ أبي داود (٣١٦) في كتاب المصاحف ١١٩ بقوله: «ليس هو سالم ولا سلام. إنّما هو راشد أبو محمّد الحِمَّانيّ». كذلك هو منقول عنه في جمال القرّاء ١/ ١٢٦. يُقابَل البيان ٨١، كتاب المباني ٢٤١.

(٤) كتاب المصاحف ١١٩. كذلك البيان ٧٤ «قال: وكنتُ فيهم»، جمال القرّاء ١/ ١٢٦ «وكنتُ فيهم».

(٥) البيان ٨١.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧ (٢٧١٥).

أهّله للنظر في المصاحف وتصحيحها. وصفه ابن خالويه (٣٧٠هـ) بقوله: «راشد الذي نظر في المصاحف للحجّاج»[١]. نظيره ما ذكره السمين الحلبيّ (٧٥٦هـ): «هو الذي كان يصحّح المصاحف أيّام الحجّاج بأمره.»[٢]

واضح ممّا تقدَّم ذكره عن المشاركين في المشروع أنّ الحجّاج كوَّن اللجنة بناءً على القدرات والكفاءات العلميّة التي تمتَّع بها أصحابها من الحَفَظَة والقَرَأَة والكَتَبَة؛ فكانت مهنيَّة مختصّة، إذ لم يقتصر اختيارُه على العرب دون الموالي، بل طغى عدد الموالي فيها (خمسة) على العرب (يحيى بن يعمر العدوانيّ، وراشد الحمّانيّ)؛ لأنّ الأساس عنده كان تَوَخِّي أصحاب الكفاءات الثقات الأثبات.

كذلك تعالى الحجَّاج عن مسألة الانتماءات السياسيّة والتوجّهات الفكريّة لدى أعضاء اللجنة المختارة لمصلحة المشروع العليا؛ فلم يمنع على سبيل المثال انتساب نصر بن عاصم الليثيّ إلى الخوارج[٣] -إن ثبت ذلك- من أن يختاره الحجَّاج واحدًا من أعضاء اللجنة؛ لكونه من مشاهير القرّاء والنحاة والنقطة. كذلك الحال مع مالك بن دينار؛ فقد كان من القرّاء الذين خرجوا مع ابن الأشعث (٨٣هـ)،[٤] لكنّ معرفته برسم المصحف وهجائه، وشهرته بكتابة المصاحف التي كان يقتات منها دون مشارطة على أجرتها[٥] هي

(١) حواشي كتاب البديع ١٢٢. كذلك المحتسَب ٢/ ١٩٣ [نقلاً عن أبي حاتم].

(٢) الدرّ المصون ٩/ ١٩١.

(٣) هذا على قول أبي داود (٢٧٥). جاء في معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٧٠ (٢٩) «قال أبو داود: كان من الخوارج. كذا قال؛ فالله أعلم». مثله تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٧ (٧٧٣) «قال أبو داود: كان خارجيًّا». ثمّة من زاد تركَه رأي الخوارج، كما في نزهة الألبّاء ٢٣ (٣) «قال المدائنيّ: وكان يرى رأي الخوارج، ثمّ تركهم ورجع عنه»، معجم الأدباء ٦/ ٢٧٤٩ (١١٨٠) «كان يرى رأي الخوارج ثمّ ترك ذلك»، تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٧ (٧٧٣) «قال المرزبانيّ في معجم الشعراء: كان على رأي الخوارج ثمّ تركه».

(٤) تاريخ خليفة بن خيّاط ٢٢١.

(٥) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٤٣ «كان يكتب المصاحف»، المعارف ٢٠٧ «كان يكتب المصاحف بالأجرة»، كتاب المصاحف ١٣٢ «كان مالك بن دينار يكتب المصاحف ولا يشارط. يكتب المصحف في بيته؛ فإذا أُتِيَ بأجره، أخذ ما يعلم أنّه أجرتُه ويردّ ما سوى ذلك».

التي رجّحت كِفَّة اختياره للعمل كاتباً للمصحف وضابطاً لرسمه في المشروع.

أيّ مصحف تمّ اعتماده في مشروع المصاحف؟

يُروَى بهذا السياق أنّ الإمام، مصحف عثمان بن عفّان، ﷺ، جُلب خصّيصاً غرض اعتماده في كتابة المصاحف الجديدة، كما نصّ الباقلانيّ على ذلك: «بعث الحجّاج؛ فأُتي بمصحف عثمان، وهو عندئذ عند آل عثمان؛ فقال لهؤلاء الخمسة: اكتبوا المصاحف واعرضوا، وصيِّروا ما اختلفتم فيه إلى قول هذا الشيخ! يعني الحسنَ»[1].

بذلك هَدَفَ الحجَّاجُ إلى تجنُّب أيِّ انتقاد محتمل، فيما لو اعتمد مصحف مصر دون غيره من الأمصار التي بعث إليها عثمان بن عفّان ﷺ، بمصاحفَ عثمانيَّة، وذلك لاشتباه هذا الأمر وخطورته.

أهداف المشروع:

يَتَّضح من الروايات التي تحدّثت عن مشروع المصاحف أنّه تمّ فيه إنجاز أربعة أهداف رئيسة، كانت مدرجة في جدول أعمال المشروع، هي كما يلي:

الهدف الأوّل: إعجام الحروف المشتبهة

نصَّ على ذلك حمزة بن حسن الأصفهانيّ (ح٣٦٠هـ)، في معرض كلامه عن تفشِّي ظاهرة التصحيف وانتشارها في الأوساط العراقيّة، فقال: «أمَّا سبب إحداث النقط، فإنّ المصاحف الخمسة التي استكتبها عثمان، رحمه الله، وفَرَّقها على الأمصار، غبر الناس يقرؤون فيها نيِّفاً وأربعين سنة، وذلك من زمان عثمان إلى أيّام عبد الملك؛ فكثر التصحيف على ألسنتهم، وذلك أنّه لـمَّا جاءت الباء والتاء والثاء أشباهاً في الاتِّصال والانفصال، وكانت الياء والنون تَحْكيانها في الاتِّصال، تمكَّن التصحيف من الكتابة تمكّناً تامّاً؛ فلمَّا انتشر التصحيف بالعراق، فزع الحجَّاج إلى كتَّابه وسألهم أن

(١) نكت الانتصار ٣٩٦.

يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات؛ فوضعوا النقط، أفرادًا وأزواجاً، وخالفوا بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق بعض، وبعضها تحت الحروف»[1].

الهدف الثاني: عدّ كلمات القرآن وحروفه وآيه

عدد كلماته:

ورد بهذا الصدد روايتان:

الأولى: ٧٧٤٣٩، كما نقل الزركشيّ (٧٩٤هـ) ذلك عن ابن مِهْران (٣٨١هـ): «قال[2]: عُدّوا حروف القرآن! فبقوا أربعة أشهر يَعُدُّون بالشعير، فأجمعوا على أنّ كلماته سبع وسبعون ألف كلمة وأربعمئة وتسع وثلاثون كلمة»[3].

الثانية: ٧٧٤٣٤، كما ذكر ذلك حامد بن أحمد (ق٥): «وجدوا كلامه سبعاً وسبعين ألف كلمة وأربعمئة وأربعاً وثلاثين كلمة»[4]. واضح أنّ العددين شبه متطابقين، إذ الفارق بينهما منحصر في خمس كلمات فقط، ربّما لاعتبار الموصول والمقطوع في بعض الكلمات المختلف فيها. وقد يقلُّ إلى ثلاث كلمات، إذا كانت لفظة «تسع» مصحَّفة عن «سبع».

عدد حروفه:

ثمّة أربع روايات بهذا الصدد:

الأولى: +٣٤٠٧٤٠، كما ورد عند ابن أبي داود (٣١٦هـ) في رواية الحِمّانيّ: «قال[5]: أخبروني عن القرآن كلّه! كم هو من حرف؟ قال[6]: فجعلنا نحسب حتّى أجمعوا أنّ

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٧٣-٧٤. كذلك: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٣، وفيات الأعيان ٢/ ٣٢ [نقلاً عن العسكريّ]، مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٨٩ [نقلاً عن ابن خلّكان].

(٢) أي الحجّاج بن يوسف الثقفيّ.

(٣) البرهان ١/ ٢٤٩.

(٤) كتاب المباني ٢٥٠.

(٥) القائل هنا هو الحجّاج.

(٦) القائل هنا هو الحمّانيّ.

القرآن كلّه ثلاثُمائة ألف حرف وأربعون ألفاً وسبعمئة ونيّف وأربعون حرفًا»[1].

الثانية: ٣٦٠٠٢٣، كما أورد ذلك أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ): «عن راشد أبي محمّد الحِمَّانيّ أنّهم عدّوا حروف القرآن، فوجدوه ثلاثمئة ألف حرف وستّين ألف حرف وثلاثة وعشرين حرفًا.»[2]

الثالثة: ٣٢٣٠١٥، كما نقل الزركشيّ (٧٩٤هـ) عن ابن مهران (٣٨١هـ): «أَجْمَعُوا على أنّ عدد حروفه ثلاثمئة ألف وثلاثة وعشرون ألفًا وخمسة عشر حرفًا.»[3]

الرابعة: ٣٢٥٠٧٢، كما أوردها حامد بن أحمد (ق٥): «حروفَه ثلاثمئة ألف حرف وخمسة وعشرين ألفًا واثنين وسبعين حرفًا»[4].

يُضاف إلى ذلك ثلاث روايات، اثنتان منها عن الحِمَّانيّ أيضاً. الأولى +٣٤٠٧٠٠، كما نقل ذلك ابن الجوزيّ (٥٩٧هـ): «وعنه[5] أيضًا أربعون ألفًا وسبعمائة ونيف»[6]. وهي قريبة من +٣٤٠٧٤٠، بينما الثانية ٣٢١١٨٨، كما أورد ذلك أيضاً ابن الجوزيّ (٥٩٧هـ): «قال ابن كثير والحِمَّانيّ: ومئة وثمانية وثمانون حرفًا»[7]. أمّا الثالثة ٣٦٣٣٠٠، فمرويّة عن عاصم الجحدريّ، أحد المشاركين في المشروع؛ وهي قريبة نسبيًّا من ٣٦٠٠٢٣.

يُلاحَظ ممَّا سبق نقله أنّه لا توافق بين الروايات، بالرغم من أنَّ الأربع الأولى منها تستقي معلوماتها من المشروع مباشرة، وأنّ الثلاث الأُخَر صادرة عن اثنين من

(١) كتاب المصاحف ١١٩. كذلك: البيان ٧٤، جمال القرّاء ١/ ١٢٦ (كلاهما عن الحِمّانيّ أيضًا).
(٢) البيان ٧٤.
(٣) البرهان ١/ ٢٤٩.
(٤) كتاب المباني ٢٥٠.
(٥) أي عن الحِمّانيّ.
(٦) فنون الأفنان ٧٨.
(٧) فنون الأفنان ٧٨.

المشاركين في المشروع. هذا يوجب بدوره طرح سؤالين: الأوَّل: أيُّ هذه الروايات أصحُّ وأدقُّ في سَرْد معلوماتها؟ الثاني: كيف يمكن تفسير البون الكبير في معطياتها؟

ما يمكن قوله في ظلّ هذه المعطيات هو أنّ الأعداد الكبيرة [٣٦٣٣٠٠، ٣٦٠٠٢٣، +٣٤٠٧٤٠، +٣٤٠٧٠٠] قد شملت في حسابها الكتابة الكاملة للرسم، بناءً على القراءة، بينما يقرب إلى القبول والترجيح أن تكون الأعداد الصغيرة [٣٢١١٨٨، ٣٢٣٠١٥، ٣٢٥٠٧٢] قد حُسبت بناءً على مرسوم المصحف فقط.

كذلك بنى على ذلك أحدُ العلماء فكرتَه، التي ردَّها أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ) الذي ذهب إلى أنّهم عدّوا الحروف على حال الرسم دون اللفظ بقوله: «تناول بعض علمائنا من المتأخِّرين عدّ حروف القرآن مجملاً ومفصَّلاً، إذ رأى الآثار تضطرب في جملة عددها وعدد ما في السور منها. ولم يَدْرِ السبب الموجب لذلك، وبنى على حال استقرارها في التلاوة دون صورتها في الكتابة»[(١)].

عدد آيِهِ:

لم يورد ابن أبي داود (٣١٦هـ)، ولا السخاويّ (٦٤٣هـ) شيئًا عن عدّ آي القرآن في إطار المشروع، لكنّ أبا عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ) يسعفنا بهذا الصدد بما رواه بإسناده «عن راشد أبي محمَّد الحِمَّانيِّ أنَّه كان ممَّن عرض للحجَّاج بن يوسف اسم عدد آي القرآن، فوجده ستّة آلاف ومئتين وأربع آيات مع فاتحة الكتاب»[(٢)].

أمّا صاحب كتاب «المباني»، فقد أورد روايتين بهذا الخصوص، كالتالي: «ذُكر أنّ الحجّاج بن يوسف جمع القرّاء والكتبة، فعدُّوا له جميع آي القرآن وكلامه وحروفه، فبلغ ستّة آلاف ومئتين وعشرين آية؛ وقيل: بل وجده ستّة آلاف آية ومئتي آية وأربع آيات»[(٣)].

(١) البيان ٧٥.

(٢) البيان ٨١.

(٣) كتاب المباني ٢٥٠.

فالحاصل عددان: ٦٢٠٤ و٦٢٢٠، لكن لا إشكال هنا في اعتبار عدِّ الأوّل (٦٢٠٤) أدقّ من الآخر، لأنّه قد أصبح المعمول به في عدّ أهل البصرة المعتمد الذي يُروَى عن عاصم الحجدريّ أحد المشاركين في المشروع.

الهدف الثالث: فصل الآي، والتخميس والتعشير

روى ابن أبي داود (٣١٦هـ)، بإسناده عن يحيى بن أبي كثير (١٢٩هـ) قوله: «كانوا لا يقرّون شيئًا مما في هذه المصاحف إلا هذه النقط الثلاث التي عند رأس الآي»[(١)]. نظيره ما رواه أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ)، بإسناده عنه أنّه قال: «ما كانوا يعرفون شيئاً ممّا أُحدث في هذه المصاحف إلا هذه النقط الثلاث التي عند رؤوس الآيات»[(٢)].

هنا تحدّث يحيى بن أبي كثير عن إحداث في المصاحف، معمولٍ به في الأوساط، مُقَرٍّ به من قِبَل العامّة والخاصَّة، هو فَصْل الآي بعضها عن بعض بثلاث نقط على شكل مثلّث. هذا الإحداث تعود أدراجه إلى مشروع المصاحف الثاني، وكذا الأمر بشأن نظام التخميس الذي يقسم الآي خمسًا خمسًا بإدراج حرف الهاء (ه)، ونظام التعشير الذي يقسمها عشراً عشراً بوضع حرف العين (ع) في المواضع المناسبة.

لقد أصاب قتادة بن دعامة البصريّ (١١٧/ ١١٨هـ) غاية الصواب والدقَّة في تعبيره، حين تحدّث عن ذلك واصفًا بقوله: «بدؤوا، فنَقَّطُوا ثمّ خَمَّسوا ثُـمَّ عَشَّروا»[(٣)]، فأسند هذه الأعمالَ -التنقيط[(٤)] والتخميس والتعشير- إلى فاعلٍ مشترك، هو واو الجماعة التي تُـمَثِّل فريق العمل في مشروع المصاحف الثاني.

بناءً عليه يجب أن يُحمَل ما قيل في حقِّ نصر بن عاصم الليثيّ (٨٩/ ٩٠هـ)، نحو ما نقله أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ): «نصرٌ أوّلُ مَنْ نَقَّط المصاحفَ وعَشَّرها

(١) كتاب المصاحف ١٤٣.

(٢) البيان ١٣١.

(٣) البيان ١٣٠. كذلك المحكم ٢ و ١٥، المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠ [نقلاً عن أبي عمرو الدانيّ].

(٤) ورد هذا اللفظ كذلك في بعض الروايات، كما في كتاب المصاحف ١٤٠.

وخَمَّسها»[1]، على أنّه في إطار مشروع المصاحف بصفته أحد المشاركين فيه. كذلك يجب حمل جملة (نَقَّطَ المصاحفَ) إمّا على معنى فصل الآي بعضها عن بعض، ممَّا يُوجِبُ شكل الفعل على وزن فَعَّل، وهو الأرجح عندي لمجيئه في هذا السياق، أو على معنى إعجام الحروف المشتبهة، ممّا يُلْزِمُ ضَبْطَه بوزن فَعَلَ، أي: نَقْط الإعجام، لا نَقْط الإعراب. في ذلك تفسير أيضاً لمفهوم الأوّليّة المنصوص عليها في المصدرين. أمّا إفراد اسمه دون غيره من المشاركين في المشروع، فلا يعدو كونه قد حظي بشهرة واشتغال وإتقان في هذه الأعمال أكثر من غيره من المشاركين، فعُرف بها، فنُسبت إليه.

إنّ فكرة التخميس والتعشير في المصاحف مبنيَّة أصلاً على طريقة تعليم القرآن التي كان يُعمَل بها في صدر الإسلام؛ فمن أشهر الصحابة الذين أخذوا بهذا النهج وطبّقوه في حلقات تعليم القرآن أبو موسى الأشعريّ (٤٤/ ٥٣هـ)، كما قال تلميذه أبو رجاء العطارديُّ (١٠٥هـ): «كان أبو موسى يُعَلِّمنا القرآن خمس آيات خمس آيات»[2].

ثمّ أخذ به التابعون من بعدهم؛ فكان من أبرزهم أبو عبد الرحمن السلميّ (٧٣/ ٧٤/ ٧٥هـ)، كما روى ابن سعد (٢٣٠هـ) بإسناده «عن إسماعيل بن أبي خالد: كان أبو عبد الرحمن يُقْرئ عشرين آية بالغداة وعشرين آية بالعشيّ ويخبرهم بموضع العشر والخمس ويقرئ خمساً خمساً، يعني خمس آيات خمس آيات»[3].

الهدف الرابع: تجزئة القرآن إلى أجزاء مختلفة

ثمّة رواية عند ابن أبي داود (٣١٦هـ)، يرويها راشد الحِمَّانيّ، عن تجزئة القرآن إلى نصفين وسبعة أسباع وثلاثة أثلاث وأخيراً أربعة أرباع. كذلك ذكر هذه الأجزاءَ كلٌّ

(١) المحكم ٦. كذلك معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٧٠ (٢٩) «يقال: إنّه أوّلُ مَنْ نقّط المصاحفَ وخمّسها وعشّرها»، كتاب البلغة ١٩٠ (٣٩١) «هو أوّلُ مَنْ نقّط المصاحفَ وخمّسها وعشّرها»، غاية النهاية ٢/ ٣٣٦ (٣٧٢٨) «يقال: إنّه أوّلُ مَنْ نقّط المصاحفَ وخمّسها وعشّرها».

(٢) كتاب المصاحف ١١٩. كذلك البيان ٧٤، جمال القرّاء ١/ ١٢٦ [كلاهما عن الحمّانيّ أيضًا].

(٣) الطبقات الكبرى ٦/ ١٧٢. كذلك سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٧١، معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٤٩.

من علم الدين السخاويّ (٦٤٣هـ) وابن كثير الدمشقيّ (٧٧٤هـ).

هنا يُطرح السؤال نفسه: هل هذه الرواية كاملة المتن؟ ماذا عن خمسة الأخماس وستّة الأسداس وثمانية الأثمان وتسعة الأتساع وعشرة الأعشار؟ لِمَ لم تُذكَرْ؟

يتّضح أنَّ روايةَ ابن أبي داود في الحقيقة غير كاملة. إنَّ نصَّ رواية راشد الحمّانيّ بكامله نقله حامد بن أحمد (ق٥)، فقد ذُكِر فيها كذلك الأثلاث والأرباع والأخماس والأسداس والأسباع والأتساع والأعشار.[١] أمّا الأثمان، فلا خبر عنها فيها.

نصفان:

«قال[٢]: فأخبروني إلى أيّ حرف ينتهي نصف القرآن! فحسبوا، فأجمعوا أنّه ينتهي في الكهف ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [١٨:١٩] في الفاء»[٣].

واضح من هذا أنَّ العادِّين اعتمدوا عدد الحروف في حسابهم. تَرتَّبَ على ذلك تحديد الموضع الدقيق من خلال حرف، هو الفاء من هذا الفعل؛ وفي ذلك دلالة واضحة لمدى تحرّي الضبط والدقّة في عمليّة الحساب هذه.

ثلاث أثلاث:

«قال: فأخبروني بأثلاثه! قالوا: الثلثُ الأوّل رأسُ مئة آية من براءة؛ والثلث الثاني رأس إحدى ومئة من طسم الشعراء؛ والثلث الثالث ما بقي من القرآن»[٤].

يُستقرَأ من هذه الرواية الأمور التالية:

- في العددين ١٠٠ و١٠١ إشارة واضحة إلى استخدام نظام التعشير.

---

(١) كما في كتاب المباني ٢٣٦-٢٤٦.

(٢) أي الحجّاج.

(٣) كتاب المصاحف ١١٩. كذلك البيان ٣٠٠، كتاب المباني ٢٤٦، جمال القرّاء ١/ ١٢٦، تفسير ابن كثير ١/ ٨، البرهان ١/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) كتاب المصاحف ١٢٠. كذلك البيان ٣٠١، كتاب المباني ٢٣٦، جمال القرّاء ١/ ١٢٦، تفسير ابن كثير ١/ ٨، البرهان ١/ ٢٥٠.

- يثبت العدد ١٠١ على أنّ الآي المفردة كانت قابلة للتمييز عن غيرها، وذلك بفاصل مكوّن من ثلاث نقط على شكل مثلّث.
- عنوان السورة السادسة والعشرين هو طسم الشعراء تمييزاً لها عن سورة القصص التي تفتتح بدورها بهذه الأحرف. ليست هذه الفاتحة في هاتين السورتين آية عند البصريّين، كما هو الحال عن الحجازيّين والشاميّين، بخلاف الكوفيّين الذين عدّوها آية.(١)

ممّا يجدر ذكره بهذا الخصوص أنّ ثمّة روايتين، مزجهما حامد بن أحمد (ق٥) في نقله، جاءت ثانيتهما مطابقة للمنقولة هنا آنفاً، كما يلي: «روى يوسف بن موسى، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا يزيد بن النضر عن شهاب بن شُرْنفة عن الحِمّانيّ في الأثلاث: الثلث الأوّل هذه الآية ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ﴾ [٦٨:٩] إلى قوله: ﴿جَهَنَّمَ﴾ [٦٨:٩]؛ وفيما يروي محمّد بن يحيى عن عبد الملك عن محبوب عن شهاب ومُطهِّر عن الحمّانيّ **رأس مئة من براءة**. والثاني رأس هذه الآية طسم القصص ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا﴾[٧١:٢٨] إلى قوله: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [٧١:٢٨] أو **مائة وإحدى من طسم الشعراء** [٢٦]. والآخر ما بقي»(٢).

يُلاحَظ أنَّ الرواية الأولى خالية من الأعداد وتذكر بدلاً من ذلك متوناً قرآنيّة، كما في الثلث الأوّل والثاني بخلاف الرواية الثانية التي اعتمدت الأعدادَ للتحديد. يُضاف إلى ذلك أنّ عنوان السورة السادسة والعشرين [الشعراء] حسب الرواية الثانية مبدوء بفاتحتها «طسم»، كما هو الحال مع عنوان السورة الثامنة والعشرين [القصص] حسب الرواية الأولى، ممّا يؤكّد طابعها البصريّ، إذ لم يَعُدَّ أهل البصرة ولا غيرهم «طسم» آيةً إلا أهل الكوفة الذين عدّوها آية في الموضعين.

---

(١) البيان ١٩٦ و ٢٠١. كذلك فنون الأفنان ١٢٧.

(٢) كتاب المباني ٢٣٦.

أربعة أرباع:

«قال: فسألنا عن أرباعه؛ فإذا أوّل ربع خاتمةُ سورة الأنعام [٦:١٦٥]. والربع الثاني في الكهف ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[١٨:١٩]. والربع الثالث خاتمة الزمر [٣٩:٧٥]. والرابع ما بقي من القرآن»(١).

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ ابن أبي داود نقل مباشرةً بعد تمام رواية الحمّانيّ التي وصفت النصفين والأسباع والأثلاث والأرباع حسب كتاب المصاحف تعقيباً، كما يلي: «قال مطهَّر بن خالد عن أبي محمَّد الحمَّانيِّ، قال: علمناه(٢) في أربعة أشهر. وكان الحجَّاج يقرؤه في كلّ ليلة»(٣).

في هذا التعقيب بعض المسائل التي تحتاج إلى توضيح:

- كيف يُقرَأ الفعل «علمناه»؟ وجهان: عَلِمْنَاهُ بمعنى عرفناه، وعَلَّمْنَاهُ بمعنى ضبطناه بعلامات. الثاني أحبّ إليّ.
- ثمّة رواية أخرى لهذا الفعل: «عَمِلْنَاهُ»(٤) بمعنى أنجزناه.
- على أيّ شيء يعود ضمير الهاء في «عَلَّمْنَاهُ» أو «عَمِلْنَاهُ» ثمّ بالتالي في «يقرؤه»؟ أكلا الضميرين واحد أم مختلف؟ الأمر يحتمل ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: أنّه يعود على عدّ حروف القرآن والأجزاء الأربعة الموصوفة في هذه الرواية، أي عَلَّمْنَا أو عَمِلْنَا جميعَ ذلك في أربعة أشهر. بناءً على ذلك يمكن حمل الضمير في «يقرؤه» على أنّه القرآن، أي كان الحجّاج يقرأ القرآن في كلّ ليلة؛ وهذا غير مشهور عنه

(١) كتاب المصاحف ١٢٠. مثله البيان ٣٠١، كتاب المباني ٢٣٧، جمال القرّاء ١/ ١٢٦-١٢٧، تفسير ابن كثير ١/ ٨، البرهان ١/ ٢٥٠.

(٢) كذا في المطبوع. نظيره في البرهان ١/ ٢٥٠ «علمنا ذلك».

(٣) كتاب المصاحف ١٢٠. كذلك جمال القرّاء ١/ ١٢٦ [نقلاً عنه] «قال الحمّانيّ: عملناه في أربعة أشهر. وكان الحجّاج يقرؤه في كلّ ليلة».

(٤) جمال القرّاء ١/ ١٢٦.

من جهة، وما كان اشتغاله وانشغاله بأمور الولاية ليسمحا له بذلك من جهة أخرى.

الوجه الثاني: أنّه يعود على الجزء الأخير منها، أي عَلَّمْنَا أو عَمِلْنَا قسم الأرباع في هذه المدّة. بناءً عليه كان الحجّاج يقرأ ربع القرآن في كلِّ ليلة، كما جاء في بعض الروايات عن الحمّانيّ.[1] يضعف هذا الوجه هو أنّ الأرباع هي نتيجة ضمنيَّة من عدِّ حروف القرآن عموماً والنصفين؛ فلا يحتاج إحصاؤها إلى هذه المدّة.

الوجه الثالث: أنّ الضميرين مختلفان، لكون الجملتين منفردتين في الأصل. يعضد ذلك ويقوّيه إسناد فاعل «قال» في الجملة الأولى إلى الحمّانيّ، بينما أُسنِدَ في الجملة الثانية إلى واو الجماعة، كما نقله الزركشيّ (٧٩٤هـ): «قال سلام: عَلِمْنَا ذلك في أربعة أشهر. قالوا: وكان الحجّاج يقرأ في كلّ ليلة ربعَ القرآن»[2]؛ فالأوّل يعود على مجمل الرواية[3]، بينما الثاني يعود على القسم الأخير (الأرباع) منها فقط؛ فلعلّ الجمع بين الجملتين بسبب السياق العامّ والخاصّ لهذه الرواية؛ وهو أعجب إليَّ.

خمسة أخماس:

«في رواية الحمّانيّ: الخمس الأوّل إلى عشر ومائة من المائدة ﴿وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥:١٠٧]، والثاني إلى تسعين من يوسف ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[١٢:٩٠]، والثالث السجدةُ من سورة الفرقان[٢٥:٦٠]، والرابع إلى عشر آيات من حم عسق: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٤٢:١٢]، والخامس ما بقي»[4].

يُلاحَظ في هذه الرواية استخدام نظام التعشير، وذلك في لفظة «تسعين» وفي عبارة «عشر آيات»، أي العشر الأوّل من سورة الشورى، حسب عدّ أهل البصرة

(١) البيان ٣٠١ «قال: وكان الحجَّاج يقرأ في كلّ ليلة ربعًا». نظيره البرهان ١/ ٢٥٠ «قالوا: وكان الحجّاج يقرأ في كلّ ليلة ربع القرآن».

(٢) البرهان ١/ ٢٥٠. هذا بخلاف: البيان ٣٠١ «قال: وكان الحجَّاج يقرأ في كلِّ ليلة ربعاً».

(٣) يُقابَل: البرهان ١/ ٢٤٩ «قال: عُدُّوا حروف القرآن! فبقوا أربعة أشهر يعدّون بالشعير».

(٤) كتاب المباني ٢٣٨.

وغيرهم إلا أهل الكوفة الذين عدّوا ﴿حمٓ﴾ و﴿عٓسٓقٓ﴾ آيتين[1].

ستّة أسداس:

«في رواية الحِمّانيّ: السدس الأوّل من البقرة إلى خاتمة النساء [٤:١٧٦]. والثاني خاتمة براءة [٩:١٢٩]. والثالث خاتمة الكهف [١٨:١١٠]. والرابع خاتمة العنكبوت [٢٩:٦٩]. والخامس خاتمة الأحقاف [٤٦:٣٥]. والسادس ما بقي»[2].

سبعة أسباع:

«قال: فأخبروني بأسباعه على الحروف! قال يحيى[3]: على عدد الحروف – قال: فإذا أوّل سبع في النساء: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ﴾ [٤:٥٥] في الدال. والسبع الثاني في الأعراف: ﴿[4]حَبِطَتْ﴾ [٧:١٤٧] في التاء. والسبع الثالث في الرعد: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾ [١٣:٣٥] في الألف، آخر ﴿أُكُلُهَا﴾. والسبع الرابع في الحجّ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [٢٢:٦٧][5] في الألف. والسبع الخامس في الأحزاب: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾ [٣٣:٣٦] في الهاء. والسبع السادس في الفتح: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [٤٨:٦] في الواو. والسابع ما بقي من القرآن»[6].

ثمّة رواية أخرى عن راشد الحَمّانيّ نقلها حامد بن أحمد (ق٥)، كالتالي:

«عن راشد أبي محمَّد الحِمّانيّ في الأسباع، قال: السبع الأوّل البقرة وآل عمران إلى

---

(١) البيان ٢٢١.

(٢) كتاب المباني ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) هو يحيى بن حكيم (٢٥٦): بصريّ ثقة. روى عنه هنا ابن أبي داود (٣١٦هـ). عنه تهذيب التهذيب ١١/ ١٩٨-١٩٩ (٣٣٧).

(٤) هنا في الأصل المطبوع: (أولئك) مدرجاً سهواً.

(٥) خرّجها آرثر جفري، محقّق كتاب المصاحف، على أنّها الآية ٣٤ من سورة الحجّ؛ وهو غير صحيح، بل الصواب ما ضبطتُه أعلاه بالاحتجاج بما جاء في الرواية الثانية عن الأسباع.

(٦) كتاب المصاحف ١١٩-١٢٠. كذلك البيان ٣٠١، جمال القرّاء ١/ ١٢٦، تفسير ابن كثير ١/ ٨، البرهان ١/ ٢٥٠.

هذه الآية من سورة النساء: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا﴾ [٤:٥٦] إلى ﴿حَكِيمًا﴾ [٤:٥٦]. والسبع الثاني إلى هذه الآية من الأعراف: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [٧:١٤٧] إلى ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٧:١٤٧]. والثالث إلى هذه الآية من الرعد: ﴿تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [١٣:٣٥]. والرابع إلى هذه الآية من الحجّ ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ [٢٢:٦٧] إلى ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [٢٢:٦٧]. والخامس إلى هذه الآية من الأحزاب ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [٣٣:٣٦] إلى ﴿مُّبِينًا﴾ [٣٣:٣٦]. والسادس إلى هذه الآية من الفتح: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [٤٨:٦] إلى قوله: ﴿مَصِيرًا﴾ [٤٨:٦]. والسابع آخر القرآن»[1].

يُلاحَظ الفارق المحوريّ بين الروايتين، وهو أنّ الأسباع في الأولى محسوبة على أساس عدد الحروف، فجاءت مواضع الحروف فيها محدَّدة، كما هو الحال في النصفين، بينما هي في الثانية محسوبة على أساس عدِّ الآي، فجاء تسليط الضوء فيها على تحديد رؤوسها.

ثمانية أثمان:

من اللافت للنظر أنّه لم يرد بخصوصها ذِكْرٌ فيما نقله من رواية راشد الحمّانيّ كلٌّ من ابن أبي داود (٣١٦هـ) في كتاب المصاحف، وحامد بن أحمد (ق٥) في كتاب المباني، والسخاويّ (٦٤٣هـ) في جمال القرّاء، وابن كثير الدمشقيّ (٧٧٤هـ) في تفسيره، إلا أنّه بالإمكان استقراء بعض الأثمان من الأرباع المنصوص عليها، وذلك على النحو التالي:

- نهاية الربع الأوّل هي نهاية الثمن الثاني، أي خاتمة سورة الأنعام.
- نهاية الربع الثاني هي نهاية الثمن الرابع، أي في الفاء من قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [١٨:١٩].
- نهاية الربع الثالث هي نهاية الثمن السادس، أي خاتمة سورة الزمر.
- نهاية الربع الرابع هي نهاية الثمن الثامن، أي ما بقي من القرآن.

(١) كتاب المباني ٢٤١.

تسعة أتساع:

«عن الحمّانيّ: التسع الأوّل ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ﴾ في آل عمران [٣:١٦٧]. والثاني في الأنعام ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [٦:٩٥]. والثالث في براءة ﴿لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [٩:١٢٢]. والرابع في النحل ﴿عَنِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [١٦:٣٦]. والخامس في الحجّ ﴿إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [٢٢:٣٣]. والسادس في العنكبوت ﴿وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩:٦٢]. والسابع في حمّ المؤمن ﴿إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [٤٠:٢٩]. والثامن في الواقعة ﴿فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾ [٥٦:٨٩]. والتاسع ما بقي»[1].

عشرة أعشار:

«عن الحِمّانيّ: العشر الأوّل من البقرة إلى قوله: ﴿وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ من آل عمران [٣:١١٠]. والعشر الثاني إلى قوله: ﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من المائدة [٥:١٠٧]. والثالث خاتمة الأنفال [٨:٧٥]. والرابع إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ إلى ﴿ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ من يوسف [١٢:٩٠]. والخامس خاتمة الكهف [١٨:١١٠]. والسادس السجدة من الفرقان ﴿وَزَادَهُمۡ نُفُورٗا﴾ [٢٥:٦٠]. والسابع قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ من الأحزاب [٣٣:٦٠]. والثامن قوله: ﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ من حمّ عسق [٤٢:١٢]. والتاسع خاتمة الحديد [٥٧:٢٩]. والعاشر آخر القرآن»[2].

بعد هذا العرض لأقسام التجزئة في إطار المشروع يمكن إجمال أهم النقاط والمسائل فيها، كما يلي:

اعتمد أصحاب التجزئة على حسابين، **الأوّل**: عَدُّ الحروف، كما هو الحال في النصفين والأسباع، وَفْقَ الرواية الأولى. **الثاني**: عدّ الآي، كما هو الحال مع سائر أنواع التجزئة.

يُستقرأ من ذلك أنّ ثمّة روايتين، لكلّ حساب رواية شاملة، تصف أقسام

(١) كتاب المباني ٢٤٤.

(٢) كتاب المباني ٢٤٥.

التجزئة بتفاصيلها، لكن نَصَّيْهما -حسب المصادر المتوافرة بين يديّ- غير مُسْتَوْفَيَيْن؛ فمن الأولى نصّ عن النصفين وآخر عن الأسباع، بينما تحظى الأخرى بمعظم المتون عن الأنواع، دون نصّ فيهما عن الأثمان.

بالإضافة إلى شدّة العناية بضبط النصّ القرآنيّ فنّيّاً، جاءت هذه الأقسام من التجزئة لتسهّل على قارئ كتاب الله تنظيمَ قراءتِه وترتيبَ حفظِه.

لذا، فإنّه ليس بمستبعد ولا ببعيد، بل من الراجح أن يكون بعض هذه الأقسام مستوحى ممَّا كان يُعمَلُ به في الأوساط المحلِّيّة، ويُؤخَذ به على المستوى الفرديّ والمستوى الجماعيّ في المواسم، كما هو الحال في شهر رمضان،[1] وبعضها مستحدَث من باب الإضافة والتنويع؛ فجاء مشروع المصاحف الثاني، فأكسبها صفة رسميّة معتمدة مع جَدْوَلَة مرتّبة منظّمة.

تأليف كتاب في القراءات:

نصّ على ذلك ابن عطيَّة (٥٤٦هـ) حين تحدَّث عن شكل المصحف ونقطه وتجرُّدِ الحجَّاج لذلك: «أمر -وهو والي العراق- الحسنَ ويحيى بن يعمر بذلك، وأُلِّف إثرَ ذلك بواسط كتابٌ في القراءات، جُمع فيه ما رُوي من اختلاف الناس فيما وافق الخطّ. ومشى الناس على ذلك زمانًا طويلاً إلى أن ألّف ابنُ مجاهد كتابَه في القراءات.»[2]

في هذا دليل قاطع على وضع كتاب في القراءات، في إطار مشروع المصاحف. جدير بالتنبيه هنا أنَّ عددًا من الباحثين المعاصرين قد عرفوا هذا النصّ ووقفوا على تفاصيله، وعَدُّوا الكتابَ المذكورَ فيه أقدمَ مصنَّف في القراءات وأنّ مؤلِّفَه يحيى بن يَعْمَر، أمثال فؤاد سزگين[3]، وعبد الهادي

(١) يُنظَر بهذا الخصوص: البيان ٣٢١-٣٢٩.

(٢) المحرَّر الوجيز ١/ ٦٧.

(٣) تاريخ التراث العربيّ ١/ ٥ [بالألمانيّة].

الفضلي[1]، وشعبان محمّد إسماعيل[2]. بخلاف ذلك ذهب المستشرق ر. زلهايم إلى أنّ صاحب الكتاب هو الحجّاج، وليس يحيى بن يعمر.[3]

تعقيباً على ذلك أقول: **أوّلاً**: لا أرى هذا الجزم في مسألة صاحب التأليف عادلاً، إذ لا إنصاف في ذلك بتجاهل الحسن البصريّ وتَنْحِيَتِه جانبًا، فهو يستحقّ مبدئيّاً أن يُنسب إليه هذا الكتاب كما يستحقّه كلّ من الحجّاج ويحيى.

ثانياً: لم يأخذوا بعين التقدير أنّ تأليف هذا الكتاب تمّ في إطار مشروع المصاحف، ممَّا يعني أنّ صاحب الكتاب جميع المشاركين في المشروع مع تفاوتِ نسب مساهماتهم، منهم الحجّاج صاحب المبادرة والمشرف على المشروع.

كما تقدّم في نصّ ابن عطيّة، تمّ اعتماد هذا الكتاب مرجعاً أساسيّاً في القراءات فترة طويلة إلى أن وضع ابن مجاهد (٣٢٤هـ)، صاحب كتاب السبعة في القراءات [=كتاب القراءات الصغير]، كتابًا أشمل وأوسع من كتاب أصحاب المشروع، هو كتاب القراءات الكبير الذي نقل منه ابن جنّي (٣٩٢هـ) نصيباً كبيراً في «المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها»، كما قال في مقدّمته ١/ ٣٥: «نُنحِي فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، رحمه الله، الذي وضعه لذكر الشواذِّ من القراءة.»

كذلك استفاد ابن خالويه (٣٧٠هـ) كثيرًا في هذا الباب من شيخه ابن مجاهد (٣٢٤هـ)، وذلك بالسماع منه مباشرة. من ذلك ما ذكره من قراءات في قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَاتٌ﴾ في الحجّ [٢٢:٤٠]: «قال ابن خالويه: فيها إحدى عشرة قراءة: (صَلَوَاتٌ) الناس، (صُلُوَاتٌ) أبو العالية والكلبيّ والضحّاك و(صُلُوَاتٌ) جعفر بن محمّد، رضي الله عنهما، و(صُلُوتٌ) بالتاء الجحدريّ و(صُلُوبٌ) بالباء الحجّاج والجحدريّ أيضًا و(صَلْوَاتٌ) بإسكان اللام أبو العالية أيضًا و(صِلْوَاتٌ) الجحدريّ و(صُلْوَاتٌ) بالثاء

(١) القراءات القرآنيّة ٢٧.

(٢) الإتحاف ١/ ٣٤ [مقدّمة التحقيق].

(٣) مخطوطات عربيّة ١/ ٣٤ [بالألمانيّة].

الجحدريّ أيضًا و(صُلُوثَا) مجاهد و(صُلَوَاتٌ) الكلبيّ و(صِلْوِيثَا) عكرمة؛ وسمعتُ ابن مجاهد يقول: فيها اثنتا عشرة قراءة. وزاد (صِلْوَاث) بكسر الصاد والثاء.»[1]

واضح ممَّا جاء في آخر هذا النقل أنَّ جميع قراءات هذا الموضع مَرْوِيَّة عن ابن مجاهد. وهذا مثال لما قد يكون وضعه ابن مجاهد من معلومات غزيرة في كتاب القراءات الكبير الذي حوى في طيّاته موادّ كتاب أصحاب المشروع في القراءات، كما هو الحال في هذا المثال الذي نقل روايتين عن أبي العالية الرياحيّ وروايةً عن الحجّاج وأربع روايات عن عاصم الجحدريّ.

تأليف كتاب في العدد:

أورد ابن النديم (٤٣٨هـ) في جملة الكتب المؤلَّفة في عدد آي القرآن ثلاثة كتب للبصريّين، كالتالي: «كتاب العدد لأبي المعافى، كتاب العدد عن عاصم الجحدريّ، كتاب الحسن بن أبي الحسن في العدد»[2].

ممّا يلفت النظر تعبير ابن النديم بشأن الكتاب الثاني، ممّا يعني أنَّ كتاب العدد هذا ليس من تأليف عاصم الجحدريّ، بل أُلِّف بالرواية عنه؛ وهي الرواية المعتمدة في عدِّ أهل البصرة التي رواها عنه المعلّى بن عيسى البصريّ[3].

كذلك تثير الاهتمام نسبة ابن النديم كتاب العدد الثالث إلى الحسن البصريّ، ممّا يعني أنّ الأخير هو صاحب التأليف. لكنّ هذه النسبة فيها نظر، إذ المفروض أن يُؤخَذَ مشروع المصاحف بعين الاهتمام في هذا السياق، لأنّ في ترؤُّس الحسنِ البصريّ لجنةَ

(١) حواشي كتاب البديع ٩٦. يُقارَن المحتسَب ٢/ ٨٣-٨٥ [تسع قراءات]، البحر المحيط ٦/ ٣٧٥ [ثلاث عشرة قراءة].

(٢) الفهرست ٥٧.

(٣) كما قال ابن الجزريّ (٨٣٣هـ) في ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٣٠٤ (٣٦٣٠): «هو الذي روى عدد الآي والأجزاء عن عاصم الجحدريّ. قال الدانيّ: وهو من أثبت الناس فيه. روى عنه العدد سليم بن عيسى وعُبيد بن عَقيل».

أعضاءِ المشروع بتعيين مباشر من الحجّاج، المشرف الأعلى على المشروع كما سبق ذكره، سببًا كافيًا لأَنْ تُعزَى له جميع أعمال المشروع، كما هو الحال هنا مع كتاب العدد، لكنّ هذا الأمر لا يغيِّر من الحقيقة أنّ جميع المشاركين في المشروع على اختلاف أدوارهم وتبايُنِ مساهماتهم هم أصحاب كتاب العدد هذا.

من الجدير بالإشارة هنا إلى أنَّ مصطلح «العدد» لا يقتصر بالضرورة على عدّ آي القرآن، بل قد يتجاوز ذلك إلى عدّ حروفه وكلماته مع تفصيل لمواضع الأخماس والأعشار في المصحف. يدعم هذا الطرح ويسنده تلك الروايات التي تحدّثت عن هذه الأمور في إطار المشروع. لذا ليس بمستبعد أن تكون مثل هذه الروايات قد نُقلت بالأصل من مصدرها الأوّليّ، نحو كتاب العدد.

«باب ما كتب الحجّاج بن يوسف في المصحف»:

هكذا جاء عنوان هذا الباب في كتاب المصاحف (٣) لابن أبي داود (٣١٦هـ)، فقد أسند الأخيرُ فيه روايةً عن عَوْف بن أبي جميلة (١٤٦هـ)[١]. ثمّ كرّر ذكرها في موضع آخر تحت عنوان «باب (ما غيّر الحجّاج في مصحف عثمان)»[٢]. من الجدير بالذكر أنّ عوف بن أبي جميلة هو راوي الروايتين وأنّ مضمونهما واحد، هو أنّ الحجّاج غيَّر في مصحف عثمان بن عفَّان ﷺ، أحد عشر حرفًا.

ها هو نصُّ الرواية:

«حدّثنا عبدالله: حَدَّثنا أبو حاتم السجستانيّ: حدّثنا عبّاد بن صهيب عن عوف ابن أبي جميلة أنّ الحجّاج بن يوسف غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفًا. قال: كانت في البقرة ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَٱنظُرْ﴾ بغير هاء، فغيّرها ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ بالهاء. وكانت في المائدة

(١) عنه يُراجَع كتاب التاريخ الكبير ٦/ ٣٦٨-٣٦٩ (٩٦٠٢/ ٢٦٤)، الجرح والتعديل ٧/ ١٢-٢٢ (١١٦١٥/ ٧١).

(٢) كتاب المصاحف ١١٧.

﴿شَرِيعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، فغيّرها ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾. وكانت في يونس ﴿هُوَ الَّذِي يَنشُرُكُمْ﴾، فغيّرها ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾. وكانت في يوسف ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾، فغيّرها ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾. وكانت في المؤمنين ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾ ثلاثتهنّ، فجعل الأُخْرَيَيْن ﴿اللَّهُ﴾، ﴿اللَّهُ﴾. وكانت في الشعراء في قصّة نوح ﴿مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾ وفي قصّة لوط ﴿مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾، فغيّر قصّة نوح ﴿مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾ وقصّة لوط ﴿مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾. كانت في الزخرف ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعَايِشَهُمْ﴾، فغيّرها ﴿مَّعِيشَتَهُمْ﴾. وكانت في الذين كفروا ﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ يَاسِنٍ﴾، فغيّرها ﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾. وكانت في الحديد ﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾، فغيّرها ﴿وَأَنفَقُوا۟﴾. وكانت في إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، فغيّرها ﴿بِضَنِينٍ﴾»[1].

قبل الشروع بمناقشة هذه الرواية ومعالجة مواضعها حرفًا حرفًا لا بدّ من وقفة على إسنادها.

- إسناد الرواية الأولى:

عبد الله [بن أبي داود (٣١٦هـ)، صاحب كتاب المصاحف]، أبو حاتم السجستانيّ [سهل بن محمّد (٢٥٠/ ٢٥٥هـ)]، عبَّاد بن صهيب [البصريّ (ح٢٠٢هـ)]، عوف بن أبي جميلة [الأعرابيّ (١٤٦/ ١٤٧هـ)].

- إسناد الرواية الثانية:

أبو بكر [عبد الله بن أبي داود (٣١٦هـ)] كتابةً، أبوه [أبو داود (٢٧٥هـ)، صاحب السنن]، رجل = عبّاد بن صهيب، عوف بن أبي جميلة.

أقول: لا حاجة إلى الوقوف على ابن أبي داود وأبيه أبي داود وأبي حاتم السجستانيّ، فهؤلاء الثلاثة من كبار العلماء الثقات. إنَّما الوقفة جديرة على الأخيرين عبَّاد بن صهيب، وعوف الأعرابيّ.

(١) كتاب المصاحف ٤٩-٥٠. كذلك يُقَابَل المصدر نفسه ١١٧- ١١٨.

أمَّا عبَّاد بن صهيب البصريُّ، فقال البخاريُّ (٢٥٦هـ) بحقِّه: «تَرَكُوه»[١]. نظير ذلك ما قاله ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ): «سألتُ أبي عن عبَّاد بن صهيب؛ فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، تُرِكَ حديثُه»[٢].

أمَّا عوف الأعرابيُّ، فبصريّ ثقة، ثَبْت، صدوق، صالح الحديث، كما قال نقّاد الرجال، إلى حدّ أنّه كان يسمّى الصدوق، فيُقال له عوف الصدوق، لكنّه «كان يتشيَّع»، كما قال ابن سعد (٢٣٠هـ)[٣]؛ وهذا هو بيت القصيد، إذ لم يكن ليرعويَ عن الإساءة للحجَّاج.

الآن أشرع في الوقوف على مواضع الرواية حرفًا حرفًا غرض المناقشة والمعالجة:

- موضع البقرة [٢:٢٥٩]: «لَمْ يَتَسَنَّ» ← ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾

أمّا هذا الحرف المتعلّق بزيادة الهاء في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾، فيتّضح أنّ هذه الزيادة حاصلة فعلاً، لكن ليس في إطار مشروع المصاحف الثاني، كما زُعم في هذه الرواية، بل ضُبطت في مشروع المصاحف الأوّل، فقد تمّ اعتمادها بالقبول والتوثيق، كما روى ذلك أبو عبيد (٢٢٤هـ) بإسناده عن هانئ البربريّ، مولى عثمان بن عفّان ﷺ، في روايتين:

الأولى: «حدّثنا أبو عبيد: حدّثني عبد الرحمن بن مهديّ عن عبد الله بن المبارك، قال: حدّثني أبو وائل، شيخ من أهل اليمن، عن هانئ البربريّ، مولى عثمان، قال: كنتُ عند عثمان وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبيّ بن كعب، فيها «لَمْ يَتَسَنَّ» وفيها «لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ» وفيها «فَأَمهِلِ ٱلْكَفِرِينَ ». قال: فدعا بالدواة، فمحا إحدى اللامين وكتب ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [٣٠:٣٠] ومحا «فَأَمهِل» وكتب ﴿فَمَهِّلِ﴾ [٨٦:١٧] وكتب ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [٢:٢٥٩]، ألحق فيها الهاء»[٤].

---

(١) كتاب التاريخ الكبير ٥/ ٣٢٢ (٧٧١٤/ ١٦٤٣).

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ١٠٠ (٩٦٦٧/ ٤١٧).

(٣) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٨. كذلك كتاب المعرفة والتاريخ ٣/ ١٣٥ «كان عوف شيعيًّا».

(٤) فضائل القرآن ١٥٩ [١٨-٤٩].

الثانية: «حدّثنا أبو عبيد، قال: حدّثني عبد الرحمن بن مهديّ عن أبي الجرّاح عن سليمان بن عُمير عن هانئ، مولى عثمان، قال: كنتُ الرسولَ بين عثمان وزيد بن ثابت؛ فقال زيد: سَلْهُ عن قوله: «لَمْ يَتَسَنَّ» أو ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾! فقال عثمان: اجعلوا فيها الهاء!»[1]

• موضع المائدة [٥:٤٨]: «شَرِيعَةً» ← ﴿شِرْعَةً﴾

لم يرد بشأنه إلا قراءتان. الأولى ﴿شِرْعَةً﴾ بشين مكسورة، قراءة متواترة. الثانية ﴿شَرْعَةً﴾ بشين مفتوحة، قراءة شاذّة مرويّة عن إبراهيم النخعيّ ويحيى بن وثّاب. لا ذِكْرَ للفظ «شَرِيعَة» في هذا الموضع في كتب القراءات.

• موضع يونس [١٠:٢٢]: ﴿يَنشُرُكُمْ﴾ ← ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾

لا مجال هنا للحديث عن تغيير في الرسم؛ لأنَّ مرسومه في جميع المصاحف واحد، هو ﴿ينشركم﴾. يُستَثنى من ذلك ما «كُتب في الشاميِّ بتقديم الحرف المطوّل وهو النون، وفي سائرها بتأخيره»[2]. هذا يعني فيما يخصُّ العراق تحديدًا أنّ مصاحفهم، بصريّة وكوفيّة، متّفقة على رسم هذا الموضع، فلا وجه لِمَا زُعم في هذه الرواية. يُضاف إلى ذلك أنّهما قراءتان متواترتان؛ فقرأ ﴿يَنشُرُكُمْ﴾ زيدُ بن ثابت وشَيْبَة بن نِصَاح وأبو جعفر المدنيُّون، والحسن البصريّ وأبو العالية الرياحيّ البصريَّان، وأبو عبد الرحمن السلميّ وزيد بن عليّ الكوفيّان، وعبد الله بن جُبير الهاشميّ المكّيّ وابن عامر الدمشقيّ، بينما قرأ ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾ القرّاءُ الأربعة عشر إلا أبا جعفر وابنَ عامر والحسنَ البصريّ.

• موضع يوسف [١٢:٤٥]: ﴿ءَاتِيكُم﴾ ← ﴿أُنَبِّئُكُم﴾

كذلك لا مجال هنا للكلام على تغيير في الرسم، لأنّ القراءتين يحتملهما الرسم؛

(١) فضائل القرآن ١٥٩ [١٩-٤٩].
(٢) الإتحاف ٢/ ١٢١.

فلو سُلّم جدلاً من جهة أنّ رسم هذا الموضع في الأصل كان خالياً من صورة الهمزة (الياء)، فليس في ذلك مسوّغ لإضافة صورة الهمزة لمن يقرأ ﴿أُنَبِّئُكُم﴾، فهي (صورة الهمزة) غير مرسومة في مواضع عديدة في القرآن الكريم، نحو كلمة (أَفْئِدَة)، كما في قوله: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام:١١٣] على سبيل المثال، لا الحصر[1]. من جهة أخرى ليس الاختلاف في القراءتين صادراً عن الرسم، بل هو من اختلاف الرواية. يُضاف إلى ذلك أنّ قراءة ﴿ءَاتِيكُم﴾ معزوَّة إلى الحجّاج نفسه ولاثنين من أعضاء لجان المشروع (الحسن البصريّ ويحيى بن يعمَر)[2]؛ ممّا يدحض كلِّيَّةَ الزَّعم الباطل.

• مواضع المؤمنين الثلاثة [٢٣:٨٥/ ٨٧/ ٨٩]: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾ ← ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾، ﴿ٱللَّهُ﴾، ﴿ٱللَّهُ﴾

إذا صحّ الكلام هنا جدلاً عن تغيير في رسم الموضعين الأخيرين بإضافة ألف فيهما، فلا يصحّ بشكل من الأشكال أن يُعزَى ذلك إلى الحجّاج (٩٥هـ) ولا حتى لنصر بن عاصم الليثيّ (٨٩/ ٩٠هـ)، بل هو منسوب إلى عُبيد الله بن زياد (٦٧هـ)، كما جاء بيانه في بداية البحث. بذلك بَطَلَ ما زُعِم في الرواية بشأن الحجّاج.

• موضعا الشعراء [٢٦:١١٦/ ١٦٧]: [قصّة نوح] «مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ» ← ﴿مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾، [قصّة لوط] «مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ» ← ﴿مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾

أوّلاً: لا اختلاف فيهما عند جميع القرّاء، فثمَّة إجماع مطلق على رسمهما وقراءتهما.

ثانياً: لا يَصِحُّ ما زُعم في الرواية أنّه الأصلُ فيهما؛ إذ يتعارض الأصلُ المزعومُ من قبله مع بعض الآي ذات السياق المشترك، نحو قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن

(١) كذلك سائر مواضعها: سورة إبراهيم [١٤:٣٧]، سورة النحل [١٦:٧٨]، سورة المؤمنون [٢٣:٧٨]، سورة السجدة [٣٢:٩]، سورة الأحقاف [٤٦:٢٦]، سورة الملك [٦٧:٢٣]، سورة الهمزة [١٠٤:٧].

(٢) حواشي كتاب البديع ٦٤ «أنا آتيكم الحجّاج والحسن ويحيى بن يعمر».

﴿قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [النمل:٥٦]؛ فورود فعل ﴿أَخۡرِجُوٓاْ﴾ بحقّ لوط وأهله يتطابق تماماً مع قوله على لسان قومه: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُخۡرَجِينَ﴾. من هنا يتَّضح فساد ما زعم وأنه هو التحريف بعينه.

- موضع الزخرف [٣٢:٤٣]: «مَعَايِشَهُمْ» ← ﴿مَّعِيشَتَهُمۡ﴾

كذلك لا مجال هنا للحديث عن تغيير في الرسم؛ لأنّ الرسم (معيشتهم) بدون ألف المدّ يحتمل القراءتين وهو الأصل في الكتابة. يُضاف إلى ذلك أنّ قراءة ﴿مَّعِيشَتَهُمۡ﴾ قراءة متواترة، قرأ بها جمهور القرَّاء، منهم القرّاء الأربعة عشر، بينما تُعْزَى قراءة الجمع إلى بعض الكوفيِّين، هم ابن مسعود والأعمش في رواية وسفيان الثوريّ، وإلى بعض المكّيّين، هم ابن عبّاس ومجاهد وابن محيصن في رواية.(١)

- موضع محمّد [١٥:٤٧]: «يَاسِنٍ» ← ﴿ءَاسِنٖ﴾

قراءة ﴿ءَاسِنٖ﴾ بوزن فَاعِلٍ قراءة متواترة، قرأ بها الأربعة عشر إلا ابن كثير وابن محيصن المكّيّين، فإنّهما قرآ ﴿ءَاسِنٖ﴾ بوزن فَعِلٍ؛ وهي قراءة متواترة. رسمهما واحد، هو ﴿اسن﴾. أمّا قراءة «يَاسِنٍ» في هذا الموضع، فمنصوص عليها على أنّها قراءة شاذّة، كما نقل ذلك أبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ): «قُرئ ﴿غَيۡرِ يَاسِنٖ﴾ بالياء»(٢). لكنَّ هذه القراءة ليس مصدرها مصحف عثمان بن عفّان، كما جاء في الرواية، بل من المرجَّح أنَّها من مصحف ابن مسعود، كما قد يُفهَمُ ذلك ممّا رواه مسلم (٢٦١هـ) بإسناده «عن أبي وائل، قال: جاء رجلٌ يقال له نَهيكُ بن سنان إلى عبد الله، فقال: يا أبا عبد الرحمن! كيف تقرأ هذا الحرف: ألفًا أم ياءً؟ ﴿مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾ أو ﴿غَيۡرِ يَاسِنٖ﴾؟ قال: فقال: الله! وَكُلَّ القرآنِ قد أَحْصَيْتَ غير هذا؟ قال: إنّي لأقرأ المفصَّلَ في ركعة؛ فقال عبد الله:

(١) عن قراءة الجمع يُراجَع حواشي كتاب البديع ١٣٥، شواذّ القراءات ٤٢٧، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٦، البحر المحيط ٨/ ١٣.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٧٩.

هَذَّا كهَذِّ الشِّعْرِ؟» إلى آخر الرواية.[1]

أقول: رغم أنّ ابن مسعود لم يجب عن سؤال نَهيك قد يُسَلَّمُ بالأمر - بناءً على حقيقة أنّ قراءة ﴿ءَاسِنٍ﴾ هي قراءة الجمهور وأنّ قراءة «ياسِنٍ» هي قراءة بعض الأفراد - أنّ نَهيكاً قصد في سؤاله أن يسمع توكيدًا مباشرًا من ابن مسعود على قراءة الأخير المخالفة للرسم العثمانيّ، أي: «ياسِنٍ».

- موضع الحديد [٥٧:٧]: «وَاتَّقَوْا» ← ﴿وَأَنفَقُواْ﴾

لا اختلاف بين القرّاء في هذا الموضع؛ فثمّة إجماع على قراءتها بينهم. لذا لا شاهد ولا نصّ البتّة يوثّق ورود لفظ «وَاتَّقَوا» في هذا الموضع.

- موضع التكوير [٨١:٢٤]: ﴿بِظَنِينٍ﴾ ← ﴿بِضَنِينٍ﴾

على الزعم أنه كان ﴿بِظَنِينٍ﴾ في مصحف عثمان بن عفّان، لكنّ الأدلّة تنقضه وتدحضه. من ذلك ما قاله أبو جعفر النحّاس: «فالقراءتان صحيحتان، قد رواهما الجماعةُ إلا أنّه في السواد بالضاد»[2]. أقول: يعني بالسوادِ مصحفَ الإمام عثمان بن عفّان ﷺ. كذلك «﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد في الكلِّ»[3]، كما نصّ البنّا على ذلك، أي في كلّ المصاحف العثمانيّة، مصاحف الأمصار. يُضاف إلى ذلك أنّه بالضاد كذلك في مصحف أبيّ بن كعب ﷺ كما ذكر ذلك أبو جعفر النحّاس: «إنّه في حرف أبيّ بن كعب كذلك»[4].

---

(١) الجامع الصحيح ١/ ٢/ ٢٠٤ [كتاب الصلاة - باب ترتيل القراءة واجتناب الهذّ]. نظيره كتاب المباني ٣٠ «عن سفيان، قال: بينا نحن جلوسٌ عند عبد الله، إذ جاء نَهيك بن سنان، فقال: يا أبا عبد الرحمن! كيف تقرأ هذا الحرف: أياءٌ أم ألفٌ؟ ﴿مِّنْ مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ أو ﴿غَيْرِ يَاسِنٍ﴾؟ فقال: أَوَكلَّ القرآن قد أحصيتَ غير هذا؟ قال: إنّي لأقرأ المفصَّلَ في ركعتين. قال: فغضب ثمَّ قال: أهَذَّاً كهَذِّ الشعر؟».

(٢) إعراب القرآن ٥/ ١٦٣.

(٣) الإتحاف ٢/ ٥٩٣.

(٤) إعراب القرآن ٥/ ١٦٣.

بالمقابل كان في مصحف ابن مسعود ﴿بِظَنِينٍ﴾، كما ذكر ذلك أبو حيّان الأندلسيّ: «كذا هو بالظاء في مصحف عبد الله»[1] وكذا نقله البنّا: «في مصحف ابن مسعود بالظاء»[2].

أقول مجملاً: إذا نُظِرَ إلى رواية عوف الأعرابيّ كاملة على أنّها نقدٌ موجّه ضدّ مشروع المصاحف الثاني، فتقوَّم على أنّها توكيد لحقيقة أنّ عمليّة تقنين النصّ القرآنيّ قد حُسمت نهائيّاً قبل مشروع المصاحف الثاني، وذلك في إطار مشروع المصاحف الأوّل في العهد النبوي، وفي خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه. بكلمات أخرى لم تكن المسألة التاريخيّة «أيّ النصوص اعتُمدت في المصحف المدوّن وأيّها استُبعدت منه» مطروحة في جدول أعمال مشروع المصاحف الثاني، بينما كانت بالمقابل ذات أهمّيّة عظمى ومحوريّة بالنسبة إلى مشروع المصاحف الأوّل.

لذا ليس من المصادفة أنّ تحديد ترتيب السور وعددها لم يكن موضوعاً مطروحاً في مشروع المصاحف الثاني؛ لأنَّ ذلك قد تمّ من قبلُ في إطار مشروع المصاحف الأوّل. يُضاف إلى ذلك أنّ المشروع الثاني يعد مكمّلاً ومتمّماً للأوّل، ممّا أوجب عليه الاشتغال بأمور لم يتمّ إنجازها في المشروع الأوّل، نحو عدّ حروف القرآن وكلماته وآيه، بينما لم يشتغل بالمقابل بأعمال ومساهمات قد أُنجِزت في المشروع الأوّل، نحو توحيد النصّ القرآنيّ وتحديد ترتيب السور وعددها.

إنفاذ المصاحف الجديدة المعدَّة في المشروع:

حين شارفت أعمال المشروع على الانتهاء، ألَّف الحجّاج مجموعة من ثلاثة أشخاص، هم عاصم الجحدريُّ (١٢٨هـ)، وناجية بن رُمْح، وعليُّ بن أصمع الباهليُّ، وأمرهم بتتبّع جميع المصاحف المتوافرة في أيدي الناس وتقطيعها، إذا وجدوها مخالفة

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٣٥.

(٢) الإتحاف ٢/ ٥٩٣.

للمصحف الإمام، مع التعويض، كما ذكر ذلك ابنُ مطرِّف (٤٥٤هـ): «كان الحجّاج وكّل عاصماً هذا، وناجية بن رمح، وعليّ بن أصمع، رحمهم الله، بتتبُّع المصاحف وأمرهم أن يقطِّعوا كلَّ مصحفٍ وجدوه مخالفًا لمصحف عثمان ﷺ ويعطوا صاحبه ستّين درهمًا»[(١)].

بذلك تبع الحجَّاج النهج نفسه الذي تبعه عثمان بن عفَّان ﷺ «في قبض المصاحف المخالفة لمصحفه، وفي المطالبة بها وتحريقها ودرس آثارها، والمنع من العمل على ما فيها»[(٢)].

واضح من أمر الحجّاج أنّ عمليّة تتبّع المصاحف كانت عامّة، لا تقتصر على طرف دون آخر أو بلد دون غيره في العراق، لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ الأضواء كانت مسلّطة بالدرجة الأولى على الكوفة وأنّها شهدت تتبُّعاً شديداً أكثر من غيرها. لقد أسفر هذا التتبّع على نتائج عديدة، كان أهمّها العثور على مصحف ابن مسعود الخاصّ به وإبادته بالدفن، كما نصّ الفرّاء (٢٠٧هـ) على ذلك بقوله: «كان مصحفُه دُفن أيّام الحجّاج»[(٣)].

تلا عمليّةَ التتبّع إرسالُ مصاحف جديدة، تمّ تجهيزها في المشروع، إلى الأمصار الإسلاميّة. منها مصحف المدينة المنوّرة الذي تحدّث عنه المؤرّخ ابن زبالة (١٩٩هـ) فيما رواه عن الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله، الذي توافرت عنده معلومات دقيقة عن هذا المصحف. «قال ابن زبالة: حدّثني مالك بن أنس، قال: أرسل الحجَّاج بن يوسف إلى أمّهات القرى بمصاحف، فأرسل إلى المدينة بمصحف منها كبير؛ وهو أوّل من أرسل بالمصاحف إلى القرى. وكان هذا المصحف في صندوق عن يمين الأسطوانة

(١) القرطين ٢/ ١١.

(٢) الانتصار للقرآن ١/ ٢٧٠.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٦٨ [سياق الآية ٤٨:٢٦]. كذلك حواشي كتاب البديع ١٤٢ «حَدَّثنا ابن مجاهد عن السِّمَّريّ عن الفرّاء، قال: دُفن مصحفُه أيّام الحجّاج.»

التي عُملت علماً لمقام النبيّ ﷺ. وكان يُفتَحُ في يوم الجمعة والخميس ويُقرَأ فيه، إذا صُلّيت الصبحُ»[1].

كذلك تحدّث المؤرّخ ابن شبّة (٢٦٢هـ) عن هذا المصحف فيما رواه عن مُحرِز بن ثابت، مولى مسلمة بن عبد الملك، عن أبيه: «كنتُ في حرس الحجّاج بن يوسف، فكتب الحجّاجُ المصاحف ثمّ بعث بها إلى الأمصار، وبعث بمصحف إلى المدينة؛ فكره ذلك آلُ عثمان، فقيل لهم: أخرجوا مصحف عثمان يُقرَأ! فقالوا: أُصيب المصحفُ يوم قُتل عثمان رضي الله عنه. قال محرز: بلغني أنَّ مصحف عثمان بن عفَّان صار إلى خالد بن عمرو ابن عثمان»[2].

يُلاحَظ في خبر ابن زبالة وخبر ابن شبّة اللذين تحدّثا عن إرسال الحجّاج مصاحف إلى الأمصار الإسلاميّة أنّه لا تفاصيل عن مصاحف أخرى غير مصحف المدينة، لكن ثمّة ذكر للمصحف الذي بعث به الحجّاج إلى مصر، حين تحدّث المؤرّخ ابن دقماق (٨٠٩هـ) عن سبب كتابة ما عُرِفَ بمصحف أسماء بنت أبي بكر بن عبدالعزيز بن مروان: «ذكرُ مصحف أسماء: كان السببُ في كَتْب هذا المصحف أنّ الحجّاج بن يوسف الثقفيّ كتب مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، ووجّه بمصحف منها إلى مصر؛ فغضب عبد العزيز بن مروان من ذلك، وكان والي مصر من قبل أخيه عبد الملك، وقال: يَبعَثُ إلى جند أنا فيه؛ فأمر، فكُتب له هذا المصحف»[3].

أبعاد مشروع المصاحف على أرض الواقع:

من أجل إنفاذ المصاحف الجديدة، وإضفاء شرعيَّة عليها في الأوساط المحلّيّة، وإشاعتها بين الناس، اتّخذ الحجّاج بصفته ممثِّلاً عن السلطة الحاكمة بعض التدابير

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٦٦٨.

(٢) تاريخ المدينة المنوّرة ١/ ٧-٨.

(٣) كتاب الانتصار ٤/ ٧٢ [نقلاً عن ابن يونس (٣٤٧هـ)]. كذلك كتاب المواعظ والاعتبار ٢/ ٢٥٤ [نقلاً عن القضاعيّ (٤٥٤هـ)].

الضروريّة لذلك، فأمر بالقراءة فيها على نحوٍ منتظم أيّام الخميس والجمعة، بعد الانتهاء من صلاة الفجر، قياساً على ما وصفه الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله، بحقّ مصحف المدينة: «وكان يُفتَحُ في يوم الجمعة والخميس ويُقرَأ فيه، إذا صُلِّيت الصبحُ»[١].

هذا إحداث غير مسبوق في الإسلام، كما قال الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله: «لم تكن القراءة في المصحف بالمسجد من أمر الناس القديم، وأوّل من أحدثه الحجّاج بن يوسف»[٢].

أمّا عن قراءة القرآن وتلاوته، فقد أمر الحجّاج ألا يَؤُمَّ الناسَ بالكوفة مولًى،[٣] مستثنيًا القرّاء المتمكّنين منهم، كما يُفهَمُ ذلك من حادثة جرت بين يحيى بن وثّاب وبني كاهلة. قال البلاذريّ (٢٧٩هـ): «نادى الحجّاج بالكوفة ألا يؤمّ مولًى لهم؛ فأتى عنبسة ابن سعيد مسجد بني كاهلة، ويحيى بن وثّاب إمامُهم، وهو مولًى لهم، فأراد أن يتقدَّم في صلاة العشاء الآخرة، فقال رجلٌ من العرب: والله لا تؤمُّنا؛ فقال: والله لأفعلنَّ. وتقدّم؛ فوالله ما سمعتُ قارئًا قطّ عربيًّا ولا مولًى أقوى منه؛ فلَمّا كانت صلاة الغداة، حضرتُ لأنظر ما يكون من أمرهم؛ فأخذ كفّ حصًى ثمّ قال: والله لا يَلِجُ أحد منكم إلا ضربتُ بهذا الحصى رأسَه؛ فأحجموا وقدّموه، فصلّى؛ فأتيتُ الحجّاج، فأخبرته، فأعاد مناديه: إنّا لم نُرِد القرأة. إنّما أردنا كلّ مولًى لا يحسن القراءة»[٤].

بالمقابل صرَّح الإمام الحسن البصريُّ بصفته أكبر مرجع علمي في العراق بفتوى،

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٦٦٨.

(٢) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٦٦٧.

(٣) كتاب جمل من أنساب الأشراف ١٣/ ٣٧٨ «نادى الحجّاج بالكوفة ألا يؤمَّ مولًى». في لفظ آخر: «إلا عربيّ»، كما في معرفة القرّاء الكبار ١/ ١٦٠ «أمر الحجّاج ألا يؤمّ بالكوفة إلا عربيّ»، غاية النهاية ٢/ ٣٨٠ (٣٨٧١) «أمر الحجّاج أن لا يؤمّ بالكوفة إلا عربيّ».

(٤) كتاب جمل من أنساب الأشراف ١٣/ ٣٧٨. كذلك الحادثة موجزة في ترجمة يحيى بن وثّاب الكوفيّ (١٠٣) في غاية النهاية ٢/ ٣٨٠ (٣٨٧١).

منع فيها إمامةَ مَنْ يلحن في قراءته، كما ذكر ذلك ابن الأنباريِّ: «قيل للحسن: إنَّ لنا إمامًا يلحن؟ قال: أخِّروه!»[1]

هذه الإجراءات والتدابير من قبل السلطة الحاكمة الممثّلة بالحجّاج، والعلماء الممثَّلين بالحسن البصريّ كان لها نجاحات كبيرة وأصداء بعيدة في إنجاح المشروع، وتطبيق نتائجه على أرض الواقع من جهة، وتعريف الناس بالمصاحف الجديدة والإقبال عليها في فترة وجيزة من جهة أخرى.

من جملة ثمار هذه «الدعوة» المكثّفة ما أقبل عليه العديد من الناس من تحصيل مصاحف منقوطة على نمط مصاحف المشروع، منهم محمّد بن سيرين (١١٠هـ)، كما روى ذلك ابن أبي داود (٣١٦هـ) بإسناده عن خالد الحذَّاء، وذلك في ثلاث روايات كما يلي: الأولى: «عن خالد الحذَّاء، قال: رأيتُ ابنَ سيرين يقرأ في مصحف منقوط.»، الثانية: «دخلتُ على ابن سيرين وإذا هو يقرأ في مصحف منقوط.»، الثالثة: «عن خالد أنّه كان عند محمّد بن سيرين مصحف منقوط. وكان يقرأ فيه.»[2]. والذي يجدر ذِكْرُه هنا أنّ الذي نقطه له هو يحيى بن يعمَر، كما قال أبو عمرو الدانيّ (٤٤٤هـ): «روينا أنّ ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر»[3].

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ طَلَب محمَّد بن سيرين من يحيى بن يعمر الليثيّ، أحد المشاركين في المشروع، أن يُنَقِّطَ له المصحفَ، أو أن يُعجِمَ له فيه الحروف المشتبهة يُعَدُّ من ردود الفعل والأصداء الأولى التي تجاوبت بالقبول والرضا، لما تمخّض عنه المشروع من نتائج، فأراد أن يكون بهذا الطلب من الأوائل السابقين. وفي هذا إسباغ شرعيَّة،

(١) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩.

(٢) كتاب المصاحف ١٤٣.

(٣) كتاب النقط ١٢٩. كذلك المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠ «أنّ ابن سيرين كان له مصحف نقطه له يحيى بن يعمَر». [نقلاً عن كتاب الطبقات للزبيديّ (٣٧٩هـ)]، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٥ «قال خالد: كان لابن سيرين مصحف نقطه يحيى بن يعمَر»، البرهان ١/ ٢٥٠ [كالمحرّر الوجيز]، كتاب البلغة ١٩٧ (٤٠٩) «كان لابن سيرين مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمَر».

وإضفاء الثقة من أحد كبار فقهاء البصرة الذي لم تكن له مشاركة في هذا المشروع، على العمل بنتائجه والأخذ بها في المناحي العمليّة.

كذلك أثار مشروع المصاحف العديد من المسائل الفقهيّة بعد الانتهاء منه مباشرة، منها «الأجرة على نقط المصاحف»[1] و«أخذ الأجرة على عرض المصاحف»[2] و«بيع المصاحف وشراؤها»[3].

بالمقابل لا عجب أنَّ مشروع المصاحف، وما أسفر عنه من إحداثات، اصطدم بردود فعل معارضة وشديدة من قِبَل العديد من العلماء في مختلف الأمصار رغبةً في إبقاء النصّ القرآنيّ مجرّداً من أيّ إحداث فنّيّ؛[4] فبالكوفة على سبيل المثال تجلّت معارضة فقهائها بتصريحات عامّة، بعضها مَعْزُوٌّ إلى ابن مسعود ﷺ (٣٢هـ) مثل «جَرِّدوا القرآن ولا تخلطوا به ما ليس فيه!»، «جَرِّدوا القرآن! لا تلبسوا به ما ليس فيه!»، «جرّدوا القرآن ولا تلبسوا به شيئًا!»[5]،

(١) كتاب المصاحف ١٤٣.

(٢) كتاب المصاحف ١٥٧.

(٣) كتاب المصاحف ١٥٧ (وما بعدها).

(٤) المصنَّف لعبدالرزاق ٤/ ٣٢١-٣٢٤ (٧٩٤٠-٧٩٤٨) [باب ما يُكرَهُ أن يُصنَعَ في المصاحف]، مصنَّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٨-٢٣٩ [في التعشير في المصاحف] و ٦/ ١٤٩-١٥٠ (٣٠٢٤١-٣٠٢٥١) [التعشير في المصاحف] و ٦/ ١٥٠ (٣٠٢٥٢-٣٠٢٥٧) [من قال: جرّدوا القرآن!]، كتاب المصاحف ١٣٧-١٣٨ [كتابة الفواتح والعدد في المصاحف] و ١٣٨-١٤١ [كتابة العواشر في المصاحف] و ١٤١-١٤٣ [باب نقط المصاحف].

(٥) مصنَّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٩ (٨٥٤٧) [الرواية الثالثة]، كتاب المصاحف ١٣٩ [جميعها]. ممّا يجدر التنبيه له هنا أنّ الأصل في متن هذه الروايات يقتصر على المقطع الأوّل «جرّدوا القرآن»، كما ورد في مصنَّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٩ (٨٥٤٩)، ٦/ ١٥٠ (٣٠٢٥٣) وكتاب المصاحف ١٣٩ و ١٤٠، بينما المقطع الثاني المتفاوت في اللفظ عبارة عن زيادات عليه، كما هو واضح في رواية المصنَّف ٤/ ٣٢٢-٣٢٣ (٧٩٤٤) «عن أبي الزعراء، قال: قال ابن مسعود: جرّدوا القرآن! يقول: لا تلبسوا به ما ليس منه». يُضاف إلى ذلك أنّ متن الرواية الأصليّ لم يُعْزَ إلى ابن مسعود فحسب، بل إلى غيره، أمثال إبراهيم النخعيّ والحسن البصريّ ومحمّد بن سيرين وأبي العالية الرياحيّ، كما في مصنَّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٥٠ =

وبأخرى عينيّة، نحو التعشير[1] ووضع علامات عند رؤوس الآي[2].

مصير مشروع مصحف الحجَّاج في الأمصار الإسلاميّة:

مع زوال الخلافة الأمويّة في الشرق سنة ١٣٢ للهجرة حرص الخلفاء العبَّاسيُّون الأوائل على إزالة مظاهر الأمويّين الحضاريّة ومعالم ثقافتهم الدينيَّة ضمن سياستهم الهادفة إلى طمس الحضور الأمويّ على أرض الواقع، ومن عقول الناس ببدائل أخرى، لكن محاولاتهم لم تُكلّل دائماً بالنجاح.

من ذلك محاولة المهديّ (حكم ١٥٨-١٦٩هـ) إزالة ما أضافه معاوية بن أبي سفيان إلى درجات منبر الرسول ﷺ. جاء عنه: «لَـمَّا دخل المدينة، وسَّع المسجد النبويَّ. وكان فيه مقصورة، فأزالها. وأراد أن ينقص من المنبر ما كان زاده معاوية بن أبي سفيان؛ فقال له مالك: إنّه يخشى أن ينكسر خَشَبُه العتيق، إذا زُعزع؛ فتركه»[3].

كذلك ما فعله المأمون (حكم ١٩٨-٢١٨هـ) من تغيير اسم عبد الملك بن مروان (حكم ٦٥-٨٦هـ) في نقش قبّة الصخرة على المثمّن الداخليّ من صورته الأصليّة «بنى هذه القبّة عبد الله **عبد الملك بن مروان** أمير المؤمنين في سنة اثنتين وسبعين» إلى «بنى هذه القبّة عبد الله **عبد الله الإمام المأمون** أمير المؤمنين في سنة اثنتين وسبعين»[4]، لكنّ

= (٣٠٢٥٧) وكتاب المصاحف ١٤٠. لذا تمَّ تحاشي الاضطراب في عزو هذا القول «جرّدوا القرآن» في بعض الروايات بصيغة «كان يُقال: جرّدوا القرآن»، كما في مصنَّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٩ (٨٥٤٨، ٨٥٥٠)، ٦/ ١٥٠ (٣٠٢٥٤-٣٠٢٥٥) وكتاب المصاحف ١٤٠. لا شكَّ أنَّ عَزْو هذا القول لشخصيّات شاركت في المشروع، مثل الحسن البصريّ وأبي العالية، هو سلاح ذو حدّين، يستخدمه المعارض في تدعيم معارضته.

(١) المصنَّف لعبدالرزاق ٤/ ٣٢٢ (٧٩٤٢) «أنّ ابن مسعود كان يكره التعشير في المصحف». كذلك مصنَّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٨ (٨٥٣٦) و ٦/ ١٤٩ (٣٠٢٤١)، كتاب المصاحف ١٣٩ [أربع روايات عنه].

(٢) كتاب المصاحف ١٤٣ «عن المغيرة عن أبيه أنّه كان يكره أن يكتب بالذهب أو يُعَلَّمَ رأسُ الآي».

(٣) البداية والنهاية ٥/ ١٠/ ١٣٢ [حوادث سنة ١٦٠].

(٤) العارف: المفضّل في تاريخ القدس ١٠٨ و ١٢١. كذلك أحمد رمضان أحمد [المحقّق]: إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى ٢/ ٢٠٤ (ضمامة رقم (٣) قبّة الصخرة) [بالتعويل على عارف العارف]، =

محاولته باءت بالفشل لثلاثة أسباب، الأوّل عدم اتّساق كتابة اسم المأمون مع عموم النقش، لأنّ حروف اسمه رُصّت غاية الرصّ بما زاده من ألقاب له في الموضع الأصليّ المخصوص لاسم عبد الملك بن مروان. الثاني: اختلاف لون الفسيفساء التي جرى بها التبديل، إذ هو أشدّ حمرة من لون الفسيفساء الأصليَّة. الثالث، وهو الأهمّ، بقاء سنة بناء القبّة بلا تغيير، (٧٢) للهجرة.

أمّا فيما يتعلّق بالمصاحف مصاحف المشروع، فلم تسلم هي بدورها من حسد الحاسدين من خلفاء بني العبَّاس، فطالتها أيديهم، فحُيِّدت عن مواقعها في المساجد واستبدل بها مصاحف عبّاسيّة مهديّة، كما روى المؤرّخ ابن زبالة (١٩٩هـ) مباشرة عن الإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ) رحمه الله قوله: «بعث المهديُّ بمصاحف، لها أثمان، فجُعلت في صندوق ونُحِّي عنها مصحف الحجَّاج، فوُضعت عن يسار السارية ووُضعت منابر لها، كانت تُقرَأ عليها. وحُمل مصحف الحجّاج في صندوقه، فجُعل عند الأُسطوانة التي عن يمين المنبر.»[(١)] كذلك تحدّث ابن شبَّة (٢٦٢هـ) عمَّا فعله المهديُّ بمصحف الحجّاج في المدينة، فقال: «لَـمّا استُخلف المهديّ، بعث بمصحف إلى المدينة، فهو الذي يُقرَأ فيه اليوم. وعُزل مصحف الحجَّاج، فهو في الصندوق الذي دون المنبر.»[(٢)]

أمَّا من جهة المأمون فكانت لديه أيضاً معرفةٌ بمشروع المصاحف وإحاطةٌ بمسائله كسابقه المهديِّ، فحاول أن ينسب إليه تجزئة المصحف إلى عشرة أعشار، كما يُفهَم ممّا قاله ابن عطيّة (٥٤٦هـ) بهذا الصدد: «أمّا وضع الأعشار فيه، فمرّ بي في بعض التواريخ أنَّ المأمون العبّاسيّ أمر بذلك؛ وقيل: إنَّ الحجَّاج فعل ذلك.»[(٣)]

Kessler, Christel: "Abd al-Malik's Inscription in the Dome of the Rock" [*Journal of the Royal Asiatic Society* (1970) 2-14]. =

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٦٦٨.

(٢) تاريخ المدينة المنوّرة ١/ ٧-٨.

(٣) المحرَّر الوجيز ١/ ٥٠. كذلك البرهان ١/ ٢٥١.

رغم أنّ إحداث الأعشار محسوب بإجماع على أعمال مشروع المصاحف ومساهماته قصد المأمون من نسبة الأعشار إليه إثارة انطباع، إذا قُرن إحداث الأعشار باسمه، يُوهِم أنَّ سائر التجزئات من النصفين إلى الأتساع من صنيعه، وذلك لكون الأعشار خاتمةَ هذه المجموعة من التجزئات.

إجمال وتحليل:

لقد كان مشروع المصاحف وما نتج عنه من إحداثات ومساهمات عاملاً حازماً في تثبيت المصحف العثمانيّ وإنفاذه، ليس في البصرة والكوفة فحسب، بل في أمصار أخرى أيضاً؛ فما لم يتحقَّق إنجازه في مشروع المصاحف الأوَّل منذ عهد عثمان بن عفَّان من القضاء على جميع المصاحف المخالفة للمصحف العثمانيّ، مهما كان السبب، تمّ تحقيقه بنجاح كبير في إطار مشروع المصاحف الثاني.

إنَّ سرَّ هذا النجاح يعود إلى إجراءين اثنين، اتَّخذهما الحجّاج. **الأوَّل**: قيامُه بحملة تتبُّع، قد قضت على ما تبقَّى من المصاحف المخالفة. **الثاني**: أمره بالقراءة العلنيّة في بعض مصاحف الأمصار التي بعث بها إليها بمساجدها على نحوٍ منتظم، وذلك أيّام الخميس والجمعة بعد صلاة الفجر، كما حصل في المدينة.

ترتَّب على ذلك نتائج بعيدة المدى، فلم يَعُدِ الأمرُ يقف على انعدام مصاحف مخالفة للمصحف العثمانيّ، إذ أصبح أمراً مفروغاً منه بعد مشروع المصاحف الثاني، بل تعدَّاه إلى إنكار مصاحف، يُزعَم أنَّها مضبوطة على قراءة أبيّ بن كعب أو ابن مسعود على سبيل المثال والتشكيك المطلق في صحّتها. من الشواهد على ذلك ما قاله خلف بن هشام (٢٢٩هـ)، أحد القرَّاء العشرة، مرَّة بصدد قراءة أبيٍّ بن كعب، كما روى ابن الأنباريّ (٣٢٨هـ): «قال خلف: وكذلك رأيتُ في مصحف يُنسَبُ إلى قراءة أبيّ بن كعب عند آل أنس بن مالك»[1] ومرّة أخرى بصدد قراءة ابن مسعود، كما روى ابن

(١) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٧٧ [الآية ٣٣: ١٠/ ٦٦/ ٦٧].

الأنباريّ (٣٢٨هـ) أيضًا: «قال خلف: رأيتُ في مصحف يُنسَبُ إلى قراءة ابن مسعود»[١].

لقد نجحت مصاحف المشروع في تعزيز حضورها في الأقاليم إلى أبعد الحدود، إذ حَلَّت في الاستعمال مكان المصاحف العثمانيَّة التي أُخرجت تدريجيّاً من نطاق الاستعمال اليوميّ؛ فلم يعد الكلام عنها مطروحاً، وإن حصل فبتحفّظ شديد. فها هو أبو عبيد (٢٢٤هـ)، من كبار علماء القرآن والرسم والقراءات، كان من عادته التحفّظ ممّا يُزعَم أنّه من المصاحف العثمانيّة. من ذلك قوله: «رأيتُ أنا في الذي يُقال: إنّه الإمام مصحف عثمان»[٢] وقوله: «تَعَمَّدْتُ النظر إليه في الذي يُقال: إنّه الإمام مصحف عثمان»[٣] وقوله: «رأيتُ في الذي يُقال: إنَّه الإمام مصحف عثمان بن عفَّان»[٤].

والله تعالى أعلم وأحكم، وله الحمد والمنَّة.

(١) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٧١ [الآية ١٥:٧٦/ ١٦].

(٢) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٦٥ [الآية ١٠٥:١١].

(٣) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٥ [الآية ٣:٣٨]. كذلك كتاب الوسيلة ٤٤٠.

(٤) كتاب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٧٧ [الآية ١٠:٣٣/ ٦٦/ ٦٧]. كذلك كتاب الوسيلة ٢٥٠. للمزيد من ذلك يُراجَع أيضًا كتاب الوسيلة ١١٥ و ١١٦ [الآية ١٣٢:٢]، ١٤٣ [٥٤:٥]، ١٦٤ [٧:١٢]، ١٦٨ [٨٨:٢١]، ١٦٨ [١٠:١٢]، ١٧٨ [٧٢:٢٣]، ٣٢٢ [الآي ٧٨:١٥، ١٧٦:٢٦، ١٣:٣٨، ١٤:٥٠].

ثبت المصادر والمراجع العربيّة

- القرآن الكريم: مصحف المدينة النبويّة على قراءة عاصم بن أبي النجود (١٢٧/ ٧٤٥) برواية حفص بن سليمان (٩٠-١٨٠/ ٧٠٩-٧٩٦). المدينة المنوّرة: مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١١/ [١٩٩٠]، ٦٠٤ص/ (ن)ص.
- إتحاف الأخصّا بفضائل المسجد الأقصى: المِنْهَاجيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عليّ بن عبدالخالق الشافعيّ (٨١٣-٨٨٠/ ١٤١٠-١٤٧٥). تحقيق: أحمد رمضان أحمد. القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، [١٤٠٤]/ ١٩٨٤، القسم الثاني، ٤٢٧ص.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات القرّاء الأربعة عشر: البنّا، شهاب الدين أحمد بن محمّد بن أحمد الدمياطيّ (١١١٧/ ١٧٠٥). حقّقه وقدّم له: شعبان محمّد إسماعيل. بيروت/ القاهرة: عالم الكتب/ مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، ط١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧، ٢ج/ ٢مج.
- الانتصار للقرآن: الباقلانيّ، أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد القاضي (٣٣٨-٤٠٣/ ٩٥٠-١٠١٣). تحقيق: محمّد عصام القضاة. عمّان/ بيروت: دار الفتح/ دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١، ٢مج.
- البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسيّ، أثير الدين محمّد بن يوسف بن عليّ الغرناطيّ (٦٥٤-٧٤٥/ ١٢٥٦-١٣٤٤). القاهرة: دار الكتاب الإسلاميّ، ط٢، ١٤١٣/ ١٩٩٢، ٨ج/ ٨مج.
- البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقيّ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠١-٧٧٤/ ١٣٠٢-١٣٧٣). بيروت/ الرياض: مكتبة المعارف/ مكتبة النصر، ط١، [١٣٨٦]/ ١٩٦٦، ١٤ج/ ٧مج.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشيّ، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن بهادُر بن عبد الله (٧٤٥-٧٩٤/ ١٣٤٤-١٣٩٢). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة دار التراث، [د. س.]، ٤ج/ ٤مج.
- البيان في عدّ آي القرآن: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١-٤٤٤/ ٩٨١-١٠٥٣). تحقيق: غانم قدّوري الحمد. الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ١٤١٤/ ١٩٩٤، ٣٧٨ص.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨/ ١٢٧٤-١٣٤٨). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤٠٧-١٤٢٤/ ١٩٨٧-٢٠٠٤ (طبقة ٢-٧٥)، ١٥مج.

- تاريخ خليفة بن خيّاط: خليفة بن خيّاط، أبو عمرو شَبَاب العصفريّ (٢٤٠/ ٨٥٤). رواية بقيّ بن خالد. حقّقه وقدّم له: سُهيل زكّار. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤/ ١٩٩٣، ٥٢٧ص.
- تاريخ المدينة المنوّرة [= أخبار المدينة المنوّرة]: ابن شبّة، أبو زيد عمر بن شبّة النميريّ البصريّ (١٧٢-٢٦٢/ ٧٨٩-٨٧٦). حقّقه: فهيم محمّد شلتوت. بيروت: دار التراث / الدار الإسلاميّة، ط١، ١٤١٠/ ١٩٩٠، ٤ج/ ٤مج.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير الدمشقيّ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠١-٧٧٤/ ١٣٠٢-١٣٧٣). بيروت: دار الفكر، ١٤٠١/ [١٩٨١]، ٤ج/ ٤مج.
- التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن حسن الأصفهانيّ (٢٨٠-٣٦٠/ ٨٩٣-٩٧٠). تحقيق: محمّد حسن آل ياسين. بغداد: مكتبة النهضة، ط١، ١٣٨٧/ ١٩٦٧.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلانيّ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر (٧٧٣-٨٥٢/ ١٣٧٢-١٤٤٩). حيدراباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة، ١٣٢٦/ [١٩٠٨]، ١٢ج/ ١٢مج.
- الجامع الصحيح: مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيريّ النيسابوريّ (٢٠٦-٢٦١/ ٨٢٠-٨٧٥). القاهرة: دار التحرير، ١٣٨٣/ [١٩٦٣]، ٨ج/ ٢مج.
- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمّدبن إدريس الرازيّ (٢٤٠-٣٢٧/ ٨٥٤-٩٣٨). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠٢، ١٠ج/ ١٠مج.
- جمال القرّاء وكمال الإقراء: السخاويّ، أبو الحسن علم الدين عليّ بن محمّد بن عبد الصمد المصريّ الشافعيّ (٥٥٨-٦٤٣/ ١١٦٣-١٢٤٥). تحقيق: عليّ حسين البوّاب. مكّة المكرّمة: مكتبة التراث، ط١، ١٤٠٨/ ١٩٨٧، ٢ج/ مج.
- حواشي كتاب البديع [= مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع]: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه اللغويّ (٣٧٠/ ٩٨٠). عُني بنشره: گ. برگشتريسر. القاهرة: المطبعة الرحمانيّة، ط١، [١٣٥٣]/ ١٩٣٤، ٦ص/ ٢٢٨ص/ ٨ص.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف (٧٥٦/ ١٣٥٥). تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط. دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٠٦-١٤١٥/ ١٩٨٦-١٩٩٤، ١١ج/ ١١مج.
- الدرّ المنثور في التفسير المأثور: السيوطيّ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضيريّ (٨٤٩-٩١١/ ١٤٤٥-١٥٠٥). بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١١/ ١٩٩٠، ٦ج/ ٦مج.

- سير أعلام النبلاء: الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨/ ١٢٧٤-١٣٤٨). حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط١، ١٤٠١-١٤٠٩/ ١٩٨١-١٩٨٨، ٢٥مج.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: العسكريّ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (٢٩٣-٣٨٢/ ٩٠٦-٩٩٣). تحقيق: عبد العزيز أحمد. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١، ١٣٨٣/ ١٩٦٣، [ن]/ ٥٧٩ص.
- الطبقات الكبرى: ابن سعد، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن مَنيع الزهريّ (١٦٨-٢٣٠/ ٧٨٤-٨٤٥). تحقيق: إحسان عبّاس. بيروت: دار صادر / دار بيروت، ١٣٧٧-١٣٨٨/ ١٩٥٧-١٩٦٨، ٩مج.
- غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزريّ، أبو الخير شمس الدين محمّد بن محمّد بن محمّد الشافعيّ (٧٥١-٨٣٣/ ١٣٥٠-١٤٢٩). عُني بنشره: ج. برگشتريسر. القاهرة: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٥١-١٣٥٢/ ١٩٣٢-١٩٣٣، ٣ج/ ٢مج.
- فضائل القرآن: ابن كثير الدمشقيّ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠١-٧٧٤/ ١٣٠٢-١٣٧٣). بيروت: دار الأندلس، ط٤، [١٣٩٩]/ ١٩٧٩، ٩٣ص.
- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن: ابن الجوزيّ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الله الحنبليّ (٥٠٨-٥٩٧/ ١١١٤-١٢٠١). دراسة وتحقيق: محمّد إبراهيم سليم. القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٤٠٨/ ١٩٨٨، ٢٨٨ص.
- الفهرست: ابن النديم، أبو الفرج محمّد بن إسحاق بن محمّد (٤٣٨/ ١٠٤٧). اعتنى بها وعلّق عليها: إبراهيم رمضان. بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٥/ ١٩٩٤، ٤٦٤ص.
- القراءات القرآنيّة - تاريخ وتعريف: الفضلي، عبد الهادي. جدّة: مكتبة دار المجمع العلميّ، ١٣٩٩/ ١٩٧٩، ١٦٠ص.
- القُرطين: ابن مُطَرِّف، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن مطرّف الكنانيّ (٣٨٧-٤٥٤/ ٩٩٧-١٠٦٢). بيروت: دار المعرفة، [د. س.]، ٢ج/ ١مج.
- الكامل في التاريخ: ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن محمّد الشيبانيّ الجزريّ (٥٥٥-٦٣٠/ ١١٦٠-١٢٣٣). بيروت: دار صادر / دار بيروت، ١٣٨٥-١٣٨٧/ ١٩٦٥-١٩٦٧، ١٣مج.
- كتاب الأشراف: ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن عبيد القرشيّ (٢٠٨-٢٨١/ ٨٢٣-٨٩٤). رواية أبي الحسن أحمد بن محمّد بن عمر الأصبهانيّ. تحقيق: وليد قصّاب. الدوحة: دار الثقافة، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٣.

- كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار: ابن دُقْماق، صارم الدين إبراهيم بن محمّد المصريّ (٧٥٠-٨٠٩/ ١٣٤٩-١٤٠٧). القاهرة: المطبعة الكبرى الأميريّة، ط١، ١٣٠٩-١٣١٠/ ١٨٩١-١٨٩٣، مج٤-٥.
- كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: ابن الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن بشّار (٢٧١-٣٢٨/ ٨٨٤-٩٤٠). تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: مجمع اللغة العربيّة، ١٣٩٠/ ١٩٧١، ٢ج.
- كتاب البلغة في تاريخ أئمّة اللغة: الفيروزابادي، أبو طاهر مجد الدين محمّد بن يعقوب بن إبراهيم الشيرازيّ (٧٢٩-٨١٧/ ١٣٢٩-١٤١٥). اعتنى به وراجعه: بركات يوسف هبّود. صيدا / بيروت: المكتبة العصريّة، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١، ٢٣٢ص.
- كتاب التاريخ الكبير: البخاريّ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفيّ (١٩٤-٢٥٦/ ٨١٠-٨٧٠). تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤٢٢/ ٢٠٠١، ٨ج/ ٨مج.
- كتاب جمل من أنساب الأشراف: البلاذريّ، أحمد بن يحيى بن جابر (٢٧٩/ ٨٩٢). حقّقه وقدّم له: سُهيل زكّار، رياض زركلي. بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٧/ ١٩٩٦، ١٣ج/ ١٣مج.
- كتاب المباني: حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام (ق٥/ ١١). [مقدّمتان في علوم القرآن = مقدّمة كتاب المباني ومقدّمة ابن عطيّة]. نشرهما من المخطوطات المحفوظة في دار الكتب ببرلين ودار الكتب المصريّة ووقف على تصحيحها وطبعها للمرّة الأولى: آرثر جفري. ووقف على تصحيح هذه الطبعة الثانية وقوّم نصّها وألحق بها استدراكات وتصويبات للطبعة الأولى: عبدالله إسماعيل الصاوي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٢/ ١٩٧٢.
- كتاب المصاحف: ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستانيّ (٢٣٠-٣١٦/ ٨٤٤-٩٢٩). [القاهرة]: مؤسّسة قرطبة، [د. س.]، ٢٣٣ص.
- كتاب المعرفة والتاريخ: الفسويّ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسيّ (٢٧٧/ ٩٥٨). رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحويّ. تحقيق: أكرم ضياء العمريّ. بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١/ ١٩٨١، ٣مج.
- كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار [= الخطط المقريزيّة]: المقريزيّ، أبو العبّاس تقيّ الدين أحمد بن عليّ بن عبد القادر العبيديّ (٧٦٦-٨٤٥/ ١٣٦٥-١٤٤١). بيروت: دار صادر، [د. س.]، ٢مج.
- كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة: السخاويّ، أبو الحسن علم الدين عليّ بن محمّد بن عبدالصمد

المصريّ الشافعيّ (٥٥٨-٦٤٣/ ١١٦٣-١٢٤٥). تحقيق وتقديم: محمّد الإدريسي الطاهري. الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣، ٥٥٣ص.

- المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الأزديّ الموصليّ (٣٩٢/ ١٠٠٢). تحقيق: عليّ النجدي ناصف، عبد الحليم النجّار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي. القاهرة: مؤسّسة دار التحرير، ١٣٨٦-١٣٨٩/ ١٩٦٦-١٩٦٩، ٢ج/ ٢مج.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطيَّة، أبو محمَّد عبد الحقّ بن أبي بكر غالب بن عبدالملك المحاربيّ الغرناطيّ (٤٨١-٥٤٦/ ١٠٨٨-١١٥٢). تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمّد. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٣، ٥ج/ ٥مج.
- المحكم في نقط المصاحف: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١-٤٤٤/ ٩٨١-١٠٥٣). عُني بتحقيقه: عزّة حسن. دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٦، [٣٠٥]ص.
- مراتب النحويّين: أبو الطيّب اللغويّ، عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ (٣٥١/ ٩٦٢). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر، [د. س.]، ١٩٠ص.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: طاش كبرى زاده، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الحنبليّ (٩٠١-٩٦٨/ ١٤٩٥-١٥٦١). مراجعة وتحقيق: كامل كامل بكري، عبد الوهّاب أبو النور. القاهرة: مطبعة الاستقلال الكبرى، [١٣٨٨]/ ١٩٦٨.
- مصنَّف ابن أبي شيبة: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفيّ (١٥٩-٢٣٥/ ٧٧٦-٨٤٩). تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩/ [١٩٨٨]، ٧ج/ ٧مج.
- المصنَّف: عبد الرزّاق، أبو بكر عبد الرزّاق بن همّام الحميريّ الصنعانيّ (١٢٦-٢١١/ ٧٤٤-٨٢٧). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظميّ. بيروت: المكتب الإسلاميّ، ط٢، ١٤٠٣/ [١٩٨٣] ١١مج.
- معاني القرآن: الفرّاء، أبو زكريّاء يحيى بن زياد بن عبدالله (١٤٤-٢٠٧/ ٧٦١-٨٢٢). تحقيق (ج٣): عبد الفتّاح إسماعيل شلبي. مراجعة: عليّ النجدي ناصف. [د. م.]: [د. ن.]، [د. س.]، [٣٩٥]ص.
- معجم الأدباء [= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب]: ياقوت الحمويّ، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الروميّ (٥٧٤-٦٢٦/ ١١٧٨-١٢٢٩). تحقيق: إحسان عبّاس. بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ٧ج/ ٧مج.
- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن

عثمان (٦٧٣-٧٤٨/ ١٢٧٤-١٣٤٨). تحقيق: طيّار آلتى قولاچ. إستانبول: وقف الديانة التركيّ، ط١، ١٤١٦/ ١٩٩٥، ٤مج.

- مفردة الحسن البصريّ: الأهوازيّ، أبو عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم (٣٦٢-٤٤٦/ ٩٧٢-١٠٥٥). دراسة وتحقيق: عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان. مراجعة وتدقيق: تغريد محمّد عبدالرحمن حمدان. عمّان: المكتب الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٧/ ٢٠٠٦، ٦١٧ص.
- المفصّل في تاريخ القدس: العارف، عارف (١٣١٠-١٣٩٣/ ١٨٩٢-١٩٧٣). القدس: مكتبة الأندلس، ط٢، ١٤٠٦/ ١٩٨٦، ٥٦٨ص.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط: أبو عمرو الدانيّ، عثمان بن سعيد بن عثمان (٣٧١-٤٤٤/ ٩٨١-١٠٥٣). محمّد الصادق قمحاوي. القاهرة: مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، [١٣٩٨]/ ١٩٧٨، ١٥١ص.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبيّ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨/ ١٢٧٤-١٣٤٨). دراسة وتحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوَّض، عادل أحمد عبدالموجود. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٦/ ١٩٩٥، ٧ج/ ٧مج.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء / الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد بن عبيدالله الأنصاريّ (٥١٣-٥٧٧/ ١١١٩-١١٨١). تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربيّ، [١٤١٩]/ ١٩٩٨، ٤١٩ص.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزريّ، أبو الخير شمس الدين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد الشافعيّ (٧٥١-٨٣٣/ ١٣٥٠-١٤٢٩). أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرّة الأخيرة: عليّ محمّد الضبّاع. بيروت: دار الفكر، [د. س.]، ٢ج/ ٢مج.
- نكت الانتصار لنقل القرآن: الباقلانيّ، أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد القاضي (٣٣٨-٤٠٣/ ٩٥٠-١٠١٣). دراسة وتحقيق: محمّد زغلول سلام. الإسكندريّة: منشأة المعارف، [١٣٩١]/ ١٩٧١.
- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: السَّمْهُوديّ، أبو الحسن نور الدين عليّ بن عبد الله بن أحمد الشافعيّ (٨٤٤-٩١١/ ١٤٤٠-١٥٠٦). حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه: محمّد محيي الدين عبدالحميد. مصر الجديدة: مطبعة السعادة، ط١، ١٣٧٤/ ١٩٥٥، ٤ج/ ٢مج.
- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خَلِّكان (٦٠٨-٦٨١/ ١٢١١-١٢٨٢). حقّقه: إحسان عبّاس. بيروت: دار صادر، ١٤١٤/ ١٩٩٤، ٨مج.

ثبت المصادر والمراجع الأجنبيّة

- Bergstäßer, G. und Pretzl, O.: *Die Geschichte des Korantextes*. Leipzig: Dieterich´sche Verlagsbuchhandlung, 1938, Bd. 3.
- Dietrich, Albert: "al-Ḥadjdjādj b. Yusūf al-Thaqafī". *EI* (2nd edition). Leiden: Brill, 1971, vol. 3.
- Sellheim, Rudolf: *Arabische Handschriften: Materialien zur arabischen Literaturgeschichte.* Wiesbaden, 1976, Bd. 1-2. (Verzeichnis der orientalischen Handschriften in Deutschland. Bd. XVIII. Reihe A)
- Sezgin, Fuat: *Geschichte des arabischen Schrifttums*. Leiden: Brill, 1967, Bd. 1.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٦٣
مقدمة ٦٤
دوافع مشروع المصاحف الثاني ٦٥
من كان صاحب المبادرة؟ ٧٠
أين ومتى انعقد مشروع المصاحف؟ ٧١
المشاركون في المشروع ٧٢
أي مصحف تم اعتماده في مشروع المصاحف ٧٦
أهداف المشروع: ٧٦
الهدف الأول: إعجام الحروف المشتبهة ٧٦
الهدف الثاني: عدُّ كلمات القرآن وحروفه وآيه ٧٧
الهدف الثالث: فصل الآي، والتخميس والتعشير ٨٠
الهدف الرابع: تجزئة القرآن إلى أجزاء مختلفة ٨١
تأليف كتاب في القراءات في إطار المشروع ٨٩
تأليف كتاب في العدد في إطار المشروع ٩١
إنفاذ المصاحف الجديدة المعدَّة في المشروع ٩٩
أبعاد مشروع المصاحف على أرض الواقع ١٠١
مصير مشروع مصحف الحجاج في الأمصار الإسلامية ١٠٥
إجمال وتحليل ١٠٧
ثبت المصادر والمراجع العربية ١٠٩
ثبت المصادر والمراجع الأجنبية ١١٥
فهرس الموضوعات ١١٦